الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مذكرة للحصول على شهادة الماستر

في شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصص: الإقتصاد النقدي والمالي

من طرف مزياني مُحَّد الأمين وعامر مُحَّد

بعنوان

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL تلمسان وكالة 435

نوقشت بتاريخ 19 /2025/06 أمام لجنة المناقشة المتكونة من

السيدة: بن أشنهو فريدة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسة
السيدة: بدراوي شهيناز	أستاذة محاضرة " أ"	جامعة تلمسان	مشرفة
السيدة: حجيلة أسماء	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية 2024/2025

التشكـــــرات

الشكر و الحمد لله الذي وفقنا لهذا و ما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا و إليه المناب

بعد الشكر و الثناء لله عز و جل نتقدم بالشكر

إلـى

الأستاذة الفاضلة التي أشرفت علينا طيلة مدة إعداد المذكرة الدكتورة "بدراوي شهيناز " و التي لم تبخل علينا بإرشاداتها القيمة و آرائها الوجيهة ، فشكرا أستاذتنا الكريمة و جعلك الله نعم مرشد و خير دليل.

كل من تولى تعليمنا من معلمين و أساتذة على مدى مشوارنا الدراسي.

كل عمال بنك التنمية المحلية BDL 435 على حسن الاستقبال و المساعدة.

أساتذة اللجنة الذين أشرفوا على امتحاننا.

فشكرا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع.

ألف شكر

الإهـــــــداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين حفظهما الله

كل أفراد عائلة مزياني وعامر

كل الأصدقاء الذين رافقونا أثناء المشوار الدراسي الجامعي

كل الأصـدقاء و الأحبـاب

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
مقدمة عامة:	1
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	3
تمهيد:	4
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية:	5
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	5
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها:	7
الفرع الأول: خصائص البنوك:	7
الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية	8
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية:	9
المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية	10
المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	12
المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	12
المطلب الثاني : خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
الفرع الأول: خصائص المؤسسات:	14
المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	17
المطلب الرابع : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
الفرع الأول : قروض الأستغلال	21
الفرع الثاني : قروض الأستثمار	22
المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	24
المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	26
الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر	26
الفرع الثاني : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	27
الفرع الثالث : مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر	30

المطلب الثالث: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	31
المطلب الثالث : معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
خلاصة:	35
الفصل الثاني: الدراسات السابقة:	36
تمهيد:	37
المبحث الأول: الدراسات العربية:	38
المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	62
المطلب الأول: التعقيب على الدراسات السابقة	62
المطلب الثاني: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة	64
المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية	64
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك BDL وكالة تلمسان 435	74
تمهيد:	75
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL وكالة تلمسان 435	75
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية المحليةBDL	76
المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك التنمية المحلية	76
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان435 BDL	77
المبحث الثاني: سياسة الائتمان ببنك BDL وكالة تلمسان 435	79
المطلب الأول: أنواع القروض التي يقدمها البنك	79
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من طرف البنك	81
المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان	83
المبحث الثالث: تمويل BDL للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	85
المطلب الأول: القروض الممنوحة في إطار برامج دعم الدولة (2019-2024)	86
المطلب الثاني: دراسة حالة قرض ممنوح لمؤسسة صغيرة أو متوسطة	92
خلاصة الفصل:	95
خاتمة عامة:	96

مقدمة عامة:

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، لما لها من دور فعّال في خلق الثروة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التوازن في هياكل الاقتصاد الوطني. فهي تشكل العمود الفقري لاقتصادات العديد من الدول المتقدمة والنامية، وتسهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن كونها وسيلة فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال دمج الفئات الضعيفة والمناطق المهمشة في الدورة الاقتصادية.

وبالرغم من هذه الأهمية الاستراتيجية، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات الكبرى، لعل أبرزها الصعوبات المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم لمباشرة نشاطها أو توسيعه. وترجع هذه الصعوبات إلى عدة عوامل، من بينها محدودية القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات، وضعف الضمانات التي يمكن تقديمها للبنوك، إضافة إلى الطبيعة الهيكلية التي تتسم بها هذه المؤسسات والتي قد تراها الجهات الممولة محفوفة بدرجة مخاطرة مرتفعة. كما أن البيئة الاقتصادية والقانونية في بعض الدول، وما قد تتضمنه من تعقيدات إدارية أو تشريعية، يزيد من حدة هذه الصعوبات.

ومن هذا المنطلق، يبرز دور البنوك التجارية باعتبارها شريكًا أساسيًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مجموعة متكاملة ومتنوعة من الأدوات والخدمات المالية. وتشمل هذه الأدوات القروض المتوسطة وطويلة الأجل، والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وخطوط الائتمان، وضمانات القروض. كما تلعب هذه البنوك دورًا مهمًا في تقديم المشورة والدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تحسين قدراتها الإدارية والمالية وضمان استدامة مشاريعها.

الإشكالية الرئيسية:

رغم التوجهات الرسمية لتشجيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من محدودية الولوج إلى الموارد المالية البنكية، مما يطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي طبيعة العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هي الآليات والأدوات البنكية المستخدمة في تمويل هذه المؤسسات؟
3. ما هي العوائق التي تحول دون استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي؟
4. ما مدى فعالية البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في تمويل هذا النوع من المؤسسات؟
5. ما هي السياسات التي يمكن اعتمادها لتفعيل مساهمة البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات المقترحة:

1. توجد علاقة إيجابية بين تطور القطاع البنكي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في الحصول على التمويل البنكي نتيجة غياب الضمانات وضعف الشفافية المالية.
3. يسهم تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع البنكي في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص حصولها على الائتمان.

المنهج المعتمد:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية والإطار العام للعلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قمنا بتوظيف المنهج الكمي في حال توفر بيانات وإحصائيات ميدانية تدعم الدراسة وتفسر سلوكيات التمويل البنكي.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- تحليل دور البنوك في تمويل هذه المؤسسات.
- تحديد أبرز الصعوبات والعوائق التي تواجه الطرفين.
- تقديم مقترحات وتوصيات لتحسين آليات التمويل البنكي الموجه لهذه المؤسسات.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على فجوة التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي محاولة فهم مدى تجاوب القطاع البنكي مع احتياجاتها، بما يساعد في رسم سياسات أكثر فعالية لتطوير القطاع البنكي ودعم النسيج الاقتصادي الوطني.

هيكل الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول مترابطة تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع. جاء الفصل الأول بعنوان *الإطار النظري للدراسة*، حيث يتناول في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية من حيث نشأتها، طبيعتها، ووظائفها الأساسية، ثم ينتقل المبحث الثاني إلى عرض أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضحًا خصائصها ودورها في الاقتصاد الوطني، ليُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يعالج دور البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات والتحديات المرتبطة بذلك. أما الفصل الثاني فقد خُصص لاستعراض *الدراسات السابقة*، ويشمل المبحث الأول الدراسات العربية ذات الصلة، بينما يعرض المبحث الثاني الدراسات الأجنبية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، ويُختتم الفصل بمبحث ثالث يتناول مناقشة وتحليل هذه الدراسات بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها وتحديد ما ستضيفه الدراسة الحالية. ويأتي الفصل الثالث ليقدم *الدراسة الميدانية* على مستوى بنك التنمية المحلية BDL وكالة تلمسان 435، حيث يشمل المبحث الأول تقديمًا موجزًا للبنك والوكالة محل الدراسة، ويتناول المبحث الثاني سياسة الائتمان المتبعة في البنك، بينما يعرض المبحث الثالث كيفية تمويل بنك BDL للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على المعوقات والحلول المقترحة.

الفصل الأول:

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

تُعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتوفير فرص العمل في مختلف الاقتصادات، سواء المتقدمة أو النامية. غير أن هذه المؤسسات غالبًا ما تواجه تحديات متعددة، أبرزها صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتوسيع أنشطتها وضمان استمراريتها. وهنا تبرز أهمية البنوك التجارية، التي تلعب دورًا محوريًا في تلبية الاحتياجات التمويلية لهذه الفئة الحيوية من المؤسسات.

يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري شامل لموضوع البحث، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعريف بالبنوك التجارية ووظائفها، ثم التركيز على طبيعة العلاقة التمويلية التي تربط بين الطرفين، مع إبراز العوائق والتحديات التي قد تعترض هذه العلاقة. يشكل هذا الإطار أساسًا علميًا لفهم طبيعة الإشكالية المطروحة وتحليلها بعمق في هذا الفصل.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية:

تُعد البنوك التجارية من أبرز المؤسسات المالية في النظام الاقتصادي الحديث، حيث تؤدي دورًا محوريًا في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز النمو. وتعود أهمية البنوك التجارية إلى قدرتها على تقديم خدمات مالية متعددة، أهمها قبول الودائع، منح القروض، وتوفير وسائل الدفع، بالإضافة إلى تقديم خدمات الوساطة المالية بين الفاعلين الاقتصاديين.

وقد تطور دور البنوك التجارية مع تطور البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، حيث لم يعد يقتصر نشاطها على التمويل التقليدي فقط، بل توسع ليشمل تقديم حلول مالية مبتكرة وخدمات رقمية متقدمة تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء. وتلعب هذه البنوك دورًا فاعلًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعدّ ركيزة أساسية في الاقتصاديات الوطنية، لكنها غالبًا ما تواجه تحديات في الوصول إلى التمويل.

وانطلاقًا من هذا الدور الحيوي، أصبحت البنوك التجارية محل اهتمام واسع من الباحثين وصنّاع القرار، نظرًا لتأثيرها المباشر في تحقيق الاستقرار المالي، وتوجيه الاستثمار، ودعم النمو الشامل والمستدام. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة طبيعة هذه البنوك، بنيتها، وآليات عملها، لفهم مساهمتها في تمويل الفاعلين الاقتصاديين وتحديد التحديات التي تواجهها في أداء وظائفها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أبرز المؤسسات التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الأنشطة والوظائف والخدمات التي تقدمها، بالإضافة إلى توفير التمويل الضروري لكافة القطاعات لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة.

وتعددت التعريفات المتعلقة بالبنوك التجارية، ومن أبرزها أنها المؤسسات التي تقدم قروضًا قصيرة الأجل، خاصة لقطاع التجارة، وتعتمد بشكل أساسي على ودائع المودعين.[1]

[1] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوارة ساحة السوق، الوادي، 2007، ص 106

1- تُعتبر هذه المنشأة المالية واحدة من المؤسسات المتخصصة في التعامل مع النقود، حيث تهدف إلى تحقيق الربح. إنها المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال مع الطلب عليها، وتلعب دورًا حيويًا في توفير التمويل اللازم للمنتجين والتجار والمستهلكين من خلال ما تقدمه من ائتمان.؛[1]

2- المصرف التجاري هو مؤسسة مالية تستقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات، سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، وتستخدم هذه الودائع في منح القروض. ما يميز المصرف التجاري عن غيره من البنوك هو استقباله للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يؤدي إلى ما يُعرف بخلق النقود."؛[2]

3- تُعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، حيث تقوم باستقبال ودائع الأفراد التي يمكن سحبها عند الطلب أو بعد فترة قصيرة. وتتركز أنشطتها بشكل أساسي على تقديم الائتمان قصير الأجل."[3]؛

4- يُعرَّف البنك التجاري بأنه كل مؤسسة تقوم بشكل منتظم بقبول الودائع التي يمكن سحبها عند الطلب أو بعد فترة محددة، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات، وتحصيل الشيكات المصرفية من العملاء أو لصالحهم، وتقديم الخدمات لجميع العملاء دون تقييدها بقطاع معين."؛[4]

5- " تُعتبر المؤسسات النقدية التي تستقبل الودائع من الأفراد أو المؤسسات، وتتيح للمودعين سحب أموالهم في أي وقت، بنوك الودائع. تُعرف هذه البنوك بهذا الاسم نظرًا لهذه الميزة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي. يشكل هذان النوعان من البنوك العمود الفقري للجهاز المصرفي في أي بلد.[5]."

6- يُعتبر البنك التجاري مؤسسة متخصصة في عمليات الائتمان، والتي تشمل الإقراض والاقتراض. حيث يقوم البنك بجمع أموال العملاء وفتح حسابات ودائع لهم، ويتعهد بإعادة هذه المبالغ عند الطلب أو في مواعيد محددة. كما يقدم البنك قروضًا للعملاء أيضًا. [6]"

[1] محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2005، ص 15

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادىء الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان ،1997، ط 2 ، ص 240

[3] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003، ص 206

[4] صلاح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991، ص 34

[5] محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض 1987، ص 105.

[6] رضا صاحب أبو حمد آل علي إدارة المصارف (مدخل) تحليلي كمي (معاصر) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان، 2002، ط1، ص 20.

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة، تتمثل أساسًا في **قبول الودائع** من الأفراد والمؤسسات، و**توفير القروض والائتمان**، و**تقديم خدمات الدفع**، بالإضافة إلى مجموعة من **الخدمات المالية الأخرى** مثل التحويلات، صرف العملات، تمويل التجارة، وإدارة الحسابات.

وتُعد البنوك التجارية العنصر الأساسي في النظام المصرفي، حيث تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين (أصحاب الفائض المالي) والمستثمرين أو المقترضين (أصحاب العجز المالي)، مما يسهم في توجيه الموارد المالية المتاحة نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية داخل الاقتصاد.

وتخضع البنوك التجارية لتنظيمات مصرفية وقانونية صارمة تفرضها السلطات النقدية والهيئات الرقابية، بهدف ضمان الاستقرار المالي وحماية أموال المودعين والحد من المخاطر النظامية.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية وأهدافها:

الفرع الأول: خصائص البنوك:

تتميز البنوك التجارية عن البنك المركزي من خلال اختلاف أهداف كل منهما؛ حيث تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح، بينما يهدف البنك المركزي إلى خدمة المصلحة العامة للاقتصاد الوطني.

تتعامل البنوك التجارية بشكل مباشر مع الأفراد من خلال قبول الودائع وتقديم القروض، في حين أن البنك المركزي يتعامل بشكل غير مباشر عبر تفاعله مع البنوك التجارية والأسواق النقدية والمالية.

تتميز البنوك التجارية عن البنوك المتخصصة بعدة خصائص رئيسية، منها:

1- تقوم البنوك التجارية بتجميع مدخرات العملاء في شكل ودائع، مما يجعلها مشابهة لبقية المؤسسات الوسيطة. ومع ذلك، فإنها الوحيدة بين هذه المؤسسات التي تتيح لعملائها الاحتفاظ بودائعهم كودائع جارية تحت الطلب. هذه الودائع يمكن سحبها في أي وقت باستخدام الشيكات، كما يمكن نقل ملكيتها. نتيجة لذلك، تتحمل البنوك التجارية التزامات مالية بسبب قبولها للودائع الجارية، مما يجعلها جزءًا من عرض النقود، وهو ما لا تنطبق عليه المؤسسات المالية الأخرى.[1].

[1] محمود يونس – عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003/2002، ص 264.

2- تتميز البنوك التجارية بنشاطها القصير الأجل، حيث يتركز معظم عملها في سوق النقد بدلاً من سوق رأس المال. على النقيض من ذلك، تركز البنوك غير التجارية على الأنشطة ذات الأجل المتوسط والطويل، حيث تعمل بشكل رئيسي في سوق رأس المال، وتستثمر في مجالات مثل الصناعة والزراعة والعقارات. لذا، فإن مواردها تتسم بطابع متوسط الأجل يتناسب مع طبيعة استخدامها.

3- تمتاز البنوك التجارية بقدرتها على توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية. هذه الودائع الجديدة تُعتبر نقودًا لم تكن موجودة سابقًا، حيث يمكن سحبها بواسطة الشيكات، مما يجعل جزءًا من ودائع البنوك التجارية يتداول كأموال. وبالتالي، تُعتبر هذه الودائع جزءًا من عرض النقود، وأي زيادة فيها تعني زيادة في كمية المعروض النقدي. بالمقابل، فإن المؤسسات المالية الأخرى لا تؤثر قروضها بشكل واضح على عرض النقود، لأن الأموال التي تستخدمها في مجال الائتمان تأتي من اقتراضها، وليس من إنشائها. ".[1]

4- في سياق توفير الموارد الأساسية، تُعتبر المبالغ المقترضة من البنك المركزي مصدراً مهماً لتمويل البنوك غير التجارية، على عكس البنوك التجارية التي تمثل القروض من البنك المركزي نسبة ضئيلة من مواردها. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ البنوك المتخصصة إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية للحصول على قروض ومعونات طويلة ومتوسطة الأجل، وهو ما يختلف عن نهج البنوك التجارية. [2]

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية عند وضع سياستها الاستثمارية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، أبرزها الربحية، الأمان، والسيولة. [3].

1- يركز البنك على توجيه استثماراته نحو الاستخدامات التي تحقق أعلى عائد ممكن، مما يمكنه من سداد الفوائد المستحقة للمودعين وتحقيق أرباح كافية لتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم مركزه المالي وتعزيزه. كما يتيح له ذلك توزيع أرباح مناسبة على المساهمين في البنك.[4]

[1] رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي (معاصر)، مرجع سابق، ص 20.

[2] مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي الدار الجامعية، بيروت، 1985، ط2، ص 194.

[3] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 19.

[4] أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية الزقازيق، 2003-2002، ص 13

2- الأمان: تتميز موارد البنك التجاري عن موارد المؤسسات الأخرى بأنها أموال مملوكة للغير، والتي يتم الاحتفاظ بها كأمانة. لذا، من الضروري الحرص على الحفاظ عليها وضمان استمراريتها، مع تجنب المشاريع التي تحمل درجة عالية من المخاطرة.[1].

3- السيولة تشير إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، من خلال تحويل أصوله إلى نقود سائلة بسرعة ودون تكبد خسائر في قيمتها. وتعتبر السيولة واحدة من أبرز الخصائص التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات.

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية:

تتنوع البنوك التجارية حسب طبيعة نشاطها ونطاق خدماتها، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية، من أهمها:[2].

1. البنوك التجارية العامة:

وهي البنوك التي تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، مثل فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير، تقديم القروض، إصدار بطاقات الائتمان، وخدمات التمويل التجاري.

2. البنوك التجارية المتخصصة:

تركز هذه البنوك على تقديم خدمات مصرفية لقطاعات معينة أو أنشطة محددة، مثل تمويل المشاريع العقارية أو تمويل التجارة الدولية أو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. البنوك التجارية المحلية:

تعمل داخل حدود دولة معينة، وتقدم خدماتها للعملاء المحليين، وتساهم في تمويل الأنشطة الاقتصادية الوطنية.

4. البنوك التجارية الدولية:

هي بنوك لها فروع أو شراكات في عدة دول، وتقدم خدمات مصرفية دولية مثل تمويل التجارة الخارجية، فتح الاعتمادات المستندية، وخدمات صرف العملات الأجنبية.

[1] حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك دار الكندي الأردن 2003، ص،ص 208،209.

[2] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ا لنقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري، عمان، الأردن،ص 2009ص 58

5. البنوك التجارية الخاصة:

تقدم خدمات مصرفية متميزة للعملاء الأثرياء أو المؤسسات الكبرى، وتتميز بتقديم حلول مالية واستثمارية مصممة خصيصًا حسب احتياجات كل عميل.

6. البنوك الإسلامية:

وهي نوع من البنوك التجارية التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها، مثل التمويل بدون فائدة، والاعتماد على صيغ تمويلية مثل المرابحة، المشاركة، والمضاربة.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في تعزيز وتيسير الأنشطة **التجارية، والصناعية، والزراعية، والخدمية**، من خلال استخدام وسائل مالية ومصرفية متنوعة تُمكّن مختلف الفاعلين الاقتصاديين من الوصول إلى التمويل الضروري لتسيير واستثمار مشاريعهم. وتُعد هذه البنوك بمثابة همزة وصل بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين والمقترضين)، مما يجعلها ركيزة أساسية في النظام المالي والاقتصادي لأي دولة. [1]

وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في:

قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات، ثم **إعادة توظيفها** في شكل **قروض وتسهيلات ائتمانية** موجهة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، مع الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة لتلبية طلبات السحب وعمليات الدفع اليومية.

ومن هذه الوظيفة الرئيسية تتفرع مهام أخرى ذات أهمية، مثل:

- توفير وسائل الدفع الحديثة (بطاقات، شيكات، تحويلات...).
- تمويل التجارة الداخلية والخارجية.
- إدارة حسابات العملاء وتقديم الاستشارات المالية.
- المساهمة في تنفيذ السياسة النقدية من خلال التنسيق مع البنك المركزي.

[1] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003، ص 39

وهكذا، فإن البنوك التجارية لا تكتفي بدور الوساطة المالية فحسب، بل تساهم أيضًا في **تحقيق التنمية الاقتصادية** عبر دعم الاستثمار، خلق فرص الشغل، وتحقيق الاستقرار المالي.

تتعلق عملية خلق النقود، المعروفة بالنقود المصرفية، بالعديد من الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية، والتي تتمثل في:

1- قبول الودائع، بما في ذلك الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل محدود، وودائع الادخار.

2- المساهمة في إنشاء مشروعات جديدة أو تعزيز الوضع المالي للمشروعات القائمة من خلال الاكتتاب في رؤوس أموالها، حيث يتم تقديم قروض طويلة الأجل لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية.

3- تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة الأعمال.

4- القيام بعمليات التحصيل من الغير نيابة عن العملاء وتسديد المستحقات المترتبة عليهم. [1].

5- بيع وشراء الأوراق المالية لحساب المصرف وعملائه.

6- إصدار خطابات الضمان، وهو تعهد كتابي من المصرف بدفع مبلغ محدد نيابة عن العميل إلى طرف آخر خلال الفترة المحددة في الخطاب. يتم ذلك بشرط أن يقوم العميل بالوفاء بالتزاماته مباشرة عند تاريخ الاستحقاق. ويتقاضى المصرف عمولة من العميل مقابل إصدار هذه الخطابات.[2].

7- تحويل العملات إلى الخارج لتلبية التزامات العملاء المتعلقة بعمليات الاستيراد.

8- توفير وسائل الدفع الضرورية وتيسير استخدامها للعملاء مع ضمان إدارتها بشكل فعال.[3].

9- الإقراض لتمويل مشاريع النقل البري والجوي والبحري.

10- خصم الأوراق التجارية: هو في الأساس إقراض قصير الأجل. حيث يقوم التاجر الذي لا يرغب في تجميد أمواله في شكل كمبيالات أو سحوبات بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك، مما يتيح له الحصول على قيمتها نقدًا مقابل خصم بسيط يتضمن فائدة البنك وعمولته.

[1] سعاد حوحو، دور البنوك التجارية في تمويل القصير الأجل مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2003، ص 16

[2] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك دار وائل لنشر، ط2، الأردن، ص 27

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2 سنة 2003 ص 202.

المبحث الثاني: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) ركيزة أساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، حيث تسهم بشكل فعّال في خلق فرص العمل، دعم الابتكار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية. تتميز هذه المؤسسات بمرونتها وسرعة استجابتها للتغيرات السوقية، مما يجعلها عنصرًا حيويًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية. ورغم الأهمية المتزايدة لهذا القطاع، إلا أنه يواجه تحديات عديدة تتعلق بالتمويل، الإدارة، التسويق، والولوج إلى الأسواق.

في هذا الإطار، يتناول هذا البحث أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث تعريفها، خصائصها، دورها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أبرز التحديات التي تعترض مسار نموها واستدامتها

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتناول في هذا المطلب أبرز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتميز العديد من دول العالم بتعريفات خاصة بها، وذلك بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية. فبعض الدول تعتمد تعريفات ترتبط بمستوى نموها الاقتصادي، بينما تقدم دول أخرى تعريفات قانونية.

1. تعاريف بعض الدول:

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

في عام 1953، عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كيانات تُدار بشكل مستقل، دون أن تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه. وقد تم تحديد مفهوم هذه المؤسسات بشكل دقيق استنادًا إلى عدد الموظفين وحجم المبيعات. وبناءً على ذلك، وضع القانون حدودًا قصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[1]:

- – مؤسسات التجارة بالجملة: تتراوح مبيعاتها السنوية بين 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.
- – المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة: تتراوح مبيعاتها السنوية بين 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي.
- – المؤسسات الصناعية: تضم 250 عاملًا أو أقل.

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويليها ، الطبعة الأولى ، مصر 2008، ص 125.

تعريف ألمانيا :

تقدم ألمانيا عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها: تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تمارس نشاطًا اقتصاديًا، ويجب أن يتراوح عدد العمال فيها بين 10 و 250 عاملًا. كما أنها لا تعتمد على التمويل من السوق المالي، وتُدار بواسطة مستثمرين مستقلين يعملون بشكل شخصي ويتحملون جميع المخاطر..[1]

تعريف فرنسا: تُعرّف بعض النصوص القانونية في فرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير كمية، مثل حجم الأعمال وعدد الموظفين. حيث تُعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كان حجم أعمالها لا يتجاوز 5 ملايين فرنك، وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل.[2]

تعريف الجزائر:

بعد أن اعتمدت الجزائر هيكلة عميقة في بداية الثمانينيات وقبل التسعينيات، ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح لهذا القطاع دور كبير في التنمية. وقد نتج عن ذلك إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي وضعت تعريفًا لهذه المؤسسات استنادًا إلى المعايير الأوروبية. هذا التعريف هو المعتمد في الجزائر، ويتضمنه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث يُعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 عاملًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا تتعدى حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري".[3]

تعريف الإتحاد الأوروبي:

عرفتها على بأنها "أي مؤسسة لا يتجاوز عدد موظفيها 249، وإيراداتها 40 مليون يورو".[4]وكما فرق بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

---

[1] عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مذكرة مقدمة لتيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2003 2004 ، ص 11

[2] Isbelle fitoussi.la PME face a sa banque. 6 performer . frence.1989.p19

[3] يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتورة الجامعة الجزائر ، 2005، ص 32

[4] اسماعيل شعباني ، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتواسطة ، المعهد الوطني لتجارة ، الجزائر يومي 2،3 مارس 2004، ص 50

يمكن اعتبار التعريف التالي من التعريفات الشاملة في هذا المجال: تُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تتميز بانخفاض رأس المال، وقلة عدد العمالة المستخدمة، وصغر حجم مبيعاتها، بالإضافة إلى انخفاض الطاقة اللازمة لتشغيلها. كما ترتبط هذه المشروعات ارتباطًا وثيقًا بالبيئة، وتعتمد على الخدمات المتاحة محليًا، وتسويق منتجاتها في المنطقة التي تُنشأ فيها والمناطق المجاورة.

المطلب الثاني : خصائص وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص التي تظهر في جوانب متعددة، مثل الاقتصادية والمالية والقانونية والاجتماعية. ومن أبرز هذه الخصائص:

1- سهولة التأسيس والاستقلالية في الإدارة. تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من حاجتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبياً، حيث تعتمد بشكل أساسي على جذب وتفعيل مدخرات الأفراد لتحقيق منافع تلبي احتياجات محلية أو جزئية في مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي..

تستند معظم القرارات الإدارية في هذه المؤسسات إلى شخصية مالكها، حيث يتداخل دور المالك مع دور المدير في العديد من الحالات. هذا التداخل يمنح المؤسسات مرونة واهتمامًا شخصيًا من قبل المالك، مما يسهل قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما يسهم ذلك في تسهيل إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تنظم عمل المؤسسة.[1]

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مركزًا ذاتيًا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك نتيجة لممارستهم المستمرة لنشاطهم الإنتاجي وتحملهم المسؤوليات التقنية والمالية. هذه التجربة تتيح لهم اكتساب المزيد من المعلومات والخبرات، مما يسهم في تطوير قدراتهم ويؤهلهم لقيادة استثمارات جديدة وتوسيع فرص العمل المتاحة أمامهم..

[1] بوحاوة اسماعيل عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات، يوم الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 20-25 ماي 2003، ص 4

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضًا بقدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع تغيرات الاستثمار، مما يتيح لها التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات جديدة تتناسب مع متطلبات السوق المتغيرة..[1]

1- التجديد والطابع الشخصي في الخدمات المقدمة للعملاء: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنشاطها المحلي، مما يساهم في خلق علاقات ودية ومترابطة بين المؤسسة وعملائها. هذا الجو الودي يسهل تقديم الخدمات أو المنتجات بطريقة تعكس روح الصداقة. كما أن هذه المؤسسات تتعرض للتجديد والتحديث بشكل أكبر من المؤسسات العامة، حيث يسعى الأفراد المبدعون الذين يعملون على تطوير أفكار جديدة إلى تحسين أرباحهم، مما يوفر لهم حوافز مباشرة للعمل بجد.[2]

2-يمكن أن تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا معينة من خلال فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات العائدات الكبيرة، وذلك من خلال التخصص في بعض هذه المجالات والعمل ضمن نطاق اقتصادي مناسب. وهذا يساهم في إنشاء شبكة من الاندماج مع المؤسسات الكبيرة وتعزيزها. في بعض الأحيان، تخضع هذه المؤسسات لبرامج واستراتيجيات وعقود مع الشركات الكبرى التي تتعامل معها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

أما بالنسبة لنوع الملكية، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا ما تتسم بالملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص. ويتناسب هذا النوع من الملكية مع المدخرات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمتلك أصحابها مهارات تنظيمية وقدرات متميزة.[3]

بالإضافة إلى الخصائص التالية:

- تعتمد المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل تحقيق نموها، حيث يلجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى استخدام مواردهم الشخصية في التمويل قبل التفكير في الخيارات الخارجية.
- تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استهداف الأسواق الصغيرة والمحدودة التي لا تجذب اهتمام المؤسسات الكبيرة، حيث تكون درجة المخاطرة فيها منخفضة، خاصةً فيما يتعلق بمخاطر السوق. في المقابل، تتحمل المؤسسات الكبيرة مخاطر أكبر بسبب حجم استثماراتها وحصتها في السوق.

[1] محمد هيكل مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص21

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف إدارة الأعمال الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 26

[3] هيا بشير بشارات التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 33،34.

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية عالية في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد على نظام معلومات تقليدي وبسيط، وتستند في إدارتها اليومية إلى الخبرة والتقدير الشخصي..[1]

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في الاقتصاد، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحقيق النمو الاقتصادي:

تساهم هذه المؤسسات في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر إنتاج السلع والخدمات وتوسيع قاعدة الاستهلاك.

2. خلق فرص عمل:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مصادر توفير فرص العمل، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للسكان[2].

3. تعزيز الابتكار والإبداع:

تملك هذه المؤسسات مرونة عالية تُمكّنها من تبني أفكار جديدة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة بسرعة أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

4. دعم التنوع الاقتصادي:

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاعات محددة، مما يزيد من استقرار الاقتصاد الوطني.

5. تشجيع روح المبادرة وريادة الأعمال:

تشجع هذه المؤسسات الأفراد على خوض تجاربهم الخاصة في مجال الأعمال، مما يعزز ثقافة الريادة والاستقلالية الاقتصادية.

---

[1] عاشور كنوش تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 17-18 أفريل 2006. ص 134

[2] الزهراني، فهد، يادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الرشد، الرياض، 2020، ص. 60-63

6. المساهمة في التنمية المحلية:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبًا في المجتمعات المحلية، مما يساهم في تنميتها وتوفير الخدمات الضرورية لسكانها.

المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية:

عادةً ما يكون مقر هذه المؤسسات في المنازل، حيث تعتمد على العمالة العائلية. يتم تأسيسها بمساهمة أفراد الأسرة، وتنتج غالبًا منتجات تقليدية بكميات محدودة. يحدث ذلك في بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا، أو قد تنتج أجزاء من السلع التي تُصنع في مصانع موجودة في نفس المنطقة، وذلك في إطار ما يُعرف بالمقاولة الباطنية[1].

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:

تتمثل هذه المؤسسات في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس الحرف والمهن التقليدية، حيث تلبي احتياجات الحياة اليومية وكذلك متطلبات القطاع الزراعي. تنتج هذه المؤسسات مجموعة من المنتجات التقليدية مثل الزيت الطبيعي والورق وغيرها من السلع ذات الطابع التقليدي. كما تستهدف المؤسسات التقليدية المنتجات التي تُصنع في مصانع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى التي ترتبط بها بعلاقات تجارية تعاقدية. وتتميز هذه المؤسسات أيضًا باستخدام أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات محدودة في تنفيذ أعمالها. [2]

3-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

تتميز المؤسسات عن النوعين السابقين بتركيزها على تبني أساليب الإنتاج الحديثة، سواء من خلال توسيع استخدام رأس المال الثابت، أو من خلال تنظيم العمل، أو من خلال إنتاج السلع وفقًا لمعايير صناعية حديثة.

[1] ليلى لولاشي التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص، ص 45، 46.

[2] صالحي مُحَّد الزوبير مخطط الأعمال كآلية لضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 60.

ومن الطبيعي أن تختلف درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة، وكذلك بين تلك التي تعتبر شبه متطورة.[1]

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني:

توجد مجموعة من الأشكال القانونية التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اختيار الشكل الأنسب لها، وهي كالتالي:

1- **المؤسسات الخاصة** : تعود ملكية هذه المؤسسات إلى أفراد، ويمكن تصنيفها بشكل عام إلى نوعين: المؤسسات الفردية والشركات، كما يلي:[2]

1.1 تُعرف الشركات بأنها عقود يلتزم بموجبها شخصان أو أكثر بالمساهمة بجزء مالي من المشروع، سواء من الأرباح أو الخسائر. وفقًا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، تُقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع:

- **شركات الأشخاص**، والتي تشمل ثلاثة أنواع:

* شركة التضامن.

* شركة المحاصة.

* شركة التوصية البسيطة.

- **الشركة ذات التوصية المحدودة**: حيث يقوم عدد من المستثمرين بتفعيل مشاريع صغيرة ومتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، وذلك للتغلب على عيوب شركات التضامن.

- **شركات الأموال (المساهمة)**: تُعتبر شركة المساهمة أكثر تعقيدًا من الأشكال الأخرى للملكية، حيث تتميز بوجود شخصية اعتبارية مستقلة عن المالكين. يمكن لهذه الشركات القيام بالأعمال والتعاقد، ولها الحق في مقاضاة الآخرين، كما يمكن للغير مقاضاتها. وبناءً على ذلك، فإنها ملزمة بدفع الضرائب.[3]

[1] ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 51.

[2] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، ط 2، 1998، ص 61

[3] عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، ط1، 2001، ص 34،24

2.1. المؤسسات الفردية: هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها أساسًا لشخص واحد، يتولى الإشراف على جميع الجوانب الإدارية والفنية. ويتعين عليه تأمين الأموال اللازمة لممارسة النشاط، بالإضافة إلى كونه المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا النشاط.[1].

تعود ملكية المؤسسات العمومية عادة إلى الدولة، التي تتولى مسؤولية توفير رؤوس الأموال اللازمة وتديرها، كما تحدد استراتيجياتها وأهدافها. تتحمل الدولة أيضًا ديون هذه المؤسسات وأعباءها، وتقرر عادة كيفية استثمار الأرباح أو توزيعها، أو تخصيص جزء منها للتوزيع.[2].

3. المؤسسات المختلطة: يتمثل هذا النوع من المؤسسات في مشاركة الدولة مع القطاع الخاص في إنشاء شركة مختلطة، أو في شراء الدولة لجزء من أسهم منشأة خاصة، أو عندما تتنازل الدولة عن جزء من رأس المال للقطاع الخاص.

4. التعاونيات: تعتبر الجمعيات التعاونية من المشاريع الطوعية التي تؤسسها مجموعة من الأفراد بهدف تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.[3].

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنتجات

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** و يرتكز نشاطها على تصنيع منتجات الجلود والأحذية و النسيج، منتجات الخشب و مشتقاته المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية.

2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة** : وهي تجمع المؤسسات التي تختص في الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم، صناعة تحويل المعادن والصناعة الكيماوية و البلاستيك.

3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** و هي تتميز بكونها تتطلب لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجيا مركبة (بالإضافة إلى المعدات و الأدوات) ، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر ، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فإن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقاً.

[1] عثمان لخلف ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، مرجع سابق، ص 28

[2] شوقي ناجي جواد ، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص 32

[3] عثمان لخلف ، مرجع سابق، ص 28

4.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة : تعرف المقاولة الباطنية على أنها نوع من أنواع الترابط الهيكلي و الخلفي بين مؤسسة رئيسية في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة و مؤسسات أخرى مقاولة تتميز بصغر حجمها ، الذي يعطيها طابع خاص و القدرة على التكيف إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

4-1- التعاون والتكامل المباشر : حيث هذا يتحقق عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة، ويكون إنتاجها وسيطا لإنتاج الآخر، و تكون غالباً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تعمل على تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة ويكون ذلك:

-إما بالتعاقد الأحادي، أي أن تتعاقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مؤسسة كبيرة واحدة و ترتبط معها بكامل إنتاجها.

-وإما بالتعاقد الحر، أي أن تكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرية الكاملة على التعاقد مع أكثر من مؤسسة كبيرة.

4-2- التعاون والتكامل غير المباشر : يتيح فرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتخصص في إنتاج معين في حدود طاقاتها الإدارية و الفنية ، و في تلك النشاطات التي لا تدخلها المؤسسات الكبيرة غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام هذه العملية مقتصرة من جهة على أقسام السوق التي تتميز بنوعية أدنى وأسعار منخفضة نسبياً، ومنتجات أو خدمات كثيفة العمل مع بقاءها خاضعة ولو بصورة مباشرة إلى المؤسسات الأخرى[1]

[1] بو زهرة محمد الطاهر بن يعقوب الطاهر ، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 12.

المطلب الرابع : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعتبر البنوك التجارية المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك في ظل غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وأسواق مالية متطورة. حيث تقدم هذه البنوك مجموعة متنوعة من القروض، التي تُصنف وفقًا لطبيعة النشاط الممول، إلى قروض التشغيل وقروض الاستثمار.[1]

الفرع الأول : قروض الأستغلال

تعتبر قروض الأستغلال هي تلك القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالباً لا تتعدى 12 شهراً و تتمثل في:

1- إعتمادات الصندوق:

الاتفاق هو تعهد من البنك بتوفير مبالغ مالية لشخص ما لفترة زمنية محددة، حيث يمكن أن يتفق الطرفان على سحب هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية. يمكن أن يتخذ فتح الاعتماد شكلًا بسيطًا أو شكل حساب جاري. هناك عدة أنواع من الاعتمادات الصندوقية، ومنها:

أ) تسهيلات الصندوق: وهي قروض تُمنح لتخفيف ضغوط السيولة المؤقتة أو القصيرة الأجل التي تواجهها المؤسسات، وغالبًا ما يتم اللجوء إلى هذه القروض في أوقات معينة.

ب) الكشف البنكي: يُفيد المؤسسات التي تعاني من نقص في الخزينة بسبب عدم كفاية رأس المال العامل. تمتد مدة هذا الكشف إلى حوالي سنة، ويشير إلى المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله بسحبه بما يتجاوز رصيد حسابه الجاري. يفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يتم فيها سحب مبالغ تفوق رصيده الدائن، وتتوقف حسابات الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

ج) قرض الموسم: هو قرض يُمنح على الحساب الجاري وقد يمتد لأكثر من 9 أشهر، ويستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة، بهدف تلبية احتياجات الخزينة الناتجة عن هذا النشاط الموسمي.

[1] حياة نجار ماليكة زغيب، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الوطني حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة 8 ماي1945 ، قالمة ، 8-7 ديسمبر 2004.

د) القرض بالالتزام: في هذه الحالة، لا تُقدم المبالغ المالية للمؤسسات بشكل مباشر، بل يُعطى البنك ثقة فقط. يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل، مما يمكّنه من الحصول على أموال من جهة أخرى. ويكون للبنك الخيار في تقديم الأموال إذا لم يتمكن العميل من الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني : قروض الأستثمار

تُعتبر القروض المخصصة لتمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات على المدى الطويل وسيلة أساسية لتلبية احتياجاتها المالية ودعم مشاريعها الاستثمارية. ومن بين أنواع التمويل بالقروض، نجد:

1. **التمويل بالقروض متوسطة الأجل** :

تُستخدم القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز فترة استخدامها 7 سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بشكل عام. من المهم أن لا تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض.

تتميز هذه القروض بفترة سداد تتراوح بين سنة واحدة و10 سنوات، بالإضافة إلى متطلبات الضمان، حيث تطلب البنوك وشركات التأمين ضمانًا يتراوح بين 30% و60% من قيمة القرض. وغالبًا ما يمنح المقرض امتيازات للمقترض، مثل أولوية شراء الأسهم العادية عند إصدارها..[1]

يمثل التمويل متوسط الأجل ما يلي:

أ- التمويل عن طريق الإيجار: يُعتبر التمويل بالإيجار أحد الأساليب التي تعتمدها المؤسسات الاستثمارية لتجنب الاعتماد المفرط على القروض البنكية والسندات، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الوضع المالي للمؤسسة. يتطلب هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول، حيث يتم دفع إيجار سنوي، وقد يتطلب أحيانًا دفع مبلغ أولي.

ب- البيع وإعادة التأجير: هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر، قد يكون بنكًا أو مؤسسة مالية، حيث تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى هذا الطرف، على أن يقوم الأخير بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى للمؤسسة. وبالتالي،

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية و التمويل ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1999، ص 162.

تحصل المؤسسة على قيمة الأصل الاستثماري، بينما يبقى الأصل في حوزتها للاستفادة منه خلال فترة التأجير، مقابل التخلي عن ملكيته.

ج- التأجير التشغيلي: يُعتبر هذا النوع من التأجير وسيلة تمويلية تتيح للمستأجر الحصول على الأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه، كما يوفر له خدمات الصيانة التي تُحتسب تكلفتها عند تقدير قيمة دفعات الإيجار. تشمل هذه الصيانات أجهزة الكمبيوتر، وماكينات النسيج، والشاحنات، والآلات، وغيرها.

د- التأجير التمويلي: يتميز التأجير التمويلي بعدم تضمينه خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه، حيث يتعين سداد قيمة الأصل بالكامل، بالإضافة إلى العائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة. في هذا النوع، تختار المؤسسة ما ترغب في استئجاره من السوق، ثم تتوجه إلى طرف ثالث غير منتج أو موزع، وغالبًا ما يكون بنكًا، وتتفق معه على شراء هذا الأصل، ثم تقوم باستئجاره من البنك..[1]

2- التمويل من خلال القروض الطويلة الأجل

يُعتبر الاقتراض طويل الأجل عبئًا ماليًا على المؤسسة، حيث يتعين عليها الوفاء به في وقت لاحق. ويتخذ هذا النوع من التمويل شكلين رئيسيين:

أ- ****السندات**: هي أدوات مالية تصدرها الشركات، تعترف بموجبها بديونها تجاه حامليها. يحق لحاملي السندات الحصول على مبلغ يعادل قيمة السند عند استحقاقه، بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها. كما يتمتع حاملو السندات بأولوية في استرداد حقوقهم قبل توزيع أي أرباح على الأسهم الممتازة أو العادية، وفي حالة تصفية الشركة، يكون لهم الأولوية في استرداد مستحقاتهم.

ب- ****القروض طويلة الأجل**: تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية. تمثل هذه القروض وسيلة للتفاوض المباشر، حيث يتم نقل الأموال من المقرض إلى المقترض. تُسدد الفوائد بشكل دوري، بينما يتم سداد القرض على أقساط متساوية في تواريخ محددة، أو قد يتم سداده دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

[1] سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي ، مكتبة الأشعاع الفنية ، الجزء الأول ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ص 75-76

المبحث الثالث: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب البنوك التجارية دورًا محوريًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات للنمو والتطور. ومع إدراك أهمية هذا القطاع الحيوي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، أصبحت البنوك توجه جزءًا متزايدًا من خدماتها ومنتجاتها المالية لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء عبر تقديم القروض، تسهيلات الدفع، أو الاستشارات المالية.

ومع ذلك، يبقى الوصول إلى التمويل من أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات بسبب المخاطر المرتبطة بها وصعوبة تقديم الضمانات التقليدية. ومن هنا، تسعى البنوك التجارية إلى تطوير آليات تمويل مبتكرة وسياسات أكثر مرونة لدعم هذا القطاع الحيوي وتحقيق التوازن بين الربحية وإدارة المخاطر.

المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبح من الضروري للبنوك، في إطار سعيها المستمر لتعزيز قدرتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تقدم خدمات تمويلية مبتكرة. وذلك من خلال تنويع مجالات استثمار مواردها بما يتناسب مع احتياجات العملاء المتنوعة.[1].

لقد أصبح التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز المجالات التي تتيح تطوير النشاط التمويلي للبنوك. يُعتبر هذا القطاع من المؤسسات العمود الفقري للهيكل الاقتصادي في العديد من الدول. ولضمان فعالية استراتيجية البنك في تمويل هذه المؤسسات، يجب توافر المتطلبات التالية:

- تكييف المستويات الإدارية المعنية بالدراسات واتخاذ القرارات لتعزيز الكفاءة والفعالية، من خلال:
  - توفير الأدوات والدعائم اللازمة لإدارة القروض؛
  - تطوير القدرات الإدارية لتحليل مخاطر منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - إعداد سياسة إقراضية تتماشى مع الأهداف العامة المحددة؛

[1] مالحة لوكادير دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون التنمية الوطنية جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013، ص 71

- العمل على توزيع المخاطر الائتمانية عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات لرأس المال المخاطر ومؤسسات التمويل الإيجاري لسد الفجوة في مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم الدعم والمساندة المستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجالات التالية:
- المشاركة في مشاريع التعاون والشراكة؛
- إعادة الهيكلة والتعافي من مراحل التعثر؛
- مساعدة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير ودخول الأسواق الخارجية؛
- الوصول إلى الأسواق المالية.

- التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات اللازمة حول هذه المؤسسات.[1].

ثانيا : متطلبات علاقة دائمة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لتحقيق علاقة قائمة على الثقة والتعاون بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي غالبًا ما تبدأ بالحصول على قرض من البنك، يجب توافر الشروط الأساسية التالية:

- إقامة علاقة قوية ومستدامة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تركز على الشفافية والحوار والثقة كأهم مبادئها.
- يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم كافة المعلومات الضرورية للبنك، مثل الحسابات السنوية، الوضع المالي، والالتزامات تجاه البنوك الأخرى.
- يجب على البنوك تزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بشروط منح القروض التي تلبي احتياجاتهم المالية، بما في ذلك القواعد التنظيمية الخاصة بذلك. كما ينبغي على أصحاب المؤسسات إبلاغ البنوك بأي تغييرات تطرأ على الوضع العام للمؤسسة والتي قد تؤثر على علاقاتها مع البنوك المقرضة.
- يجب على البنك تجنب أي تأخير أو تقصير في اتخاذ قراراته المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..[1]

[1] عبد الحكيم عمران، إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 67.

ثالثا : المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أظهرت بعض الدراسات المتخصصة أن هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب على البنوك اتباعها عند التركيز على تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي كالتالي:

- الاستخدام الفعال والدقيق لأدوات التحليل المالي.
- فهم عميق للمسيرين وبيئتهم المحيطة.
- طلب ضمانات كافية لدعم المخاطر.
- متابعة شبه يومية لتطور المؤسسة.
- تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك.
- دراسة المخاطر بشكل واقعي من قبل قسم القروض.
- تقديم دعم فعال من قبل الإدارات البنكية لمتابعة المخاطر.

المطلب الثاني: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر الجهاز المصرفي المصدر الرئيسي للتمويل في اقتصاديات المديونية، حيث تكون الاحتياجات المالية ضخمة مقارنة بالأموال المتاحة. يعود ذلك إلى عدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها بشكل كامل. وقد أصبح هذا الجهاز محورًا أساسيًا في تمويل التنمية في الجزائر. على الرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع منذ الاستقلال، إلا أن التزامه بتمويل القطاع العام قد شكل عبئًا ثقيلاً على وضعه المالي، مما حال دون تحقيق الأهداف المنشودة..

الفرع الأول: واقع الجهاز المصرفي في الجزائر

يُعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة المصارف التي تعمل في دولة معينة، ويشمل جميع الأنشطة المرتبطة بالعمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان. في هذا القسم، سنستعرض واقع الجهاز المصرفي في الجزائر.[2].

1) النظام البنكي الجزائري خلال فترة الاستعمار

[1] شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، 2012، ص 122

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص11

خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كانت الجزائر تضم شبكة واسعة من المصارف والمؤسسات المالية العامة والخاصة. وقد نشأ الجهاز المصرفي في تلك الفترة كامتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت مهمته الأساسية تلبية احتياجات المستعمرين ومصالحهم.

أما بالنسبة للسياسة الائتمانية، فقد كانت تعكس السياسات المتبعة في فرنسا، وكانت تخدم أيضًا المعمرين. والدليل على ذلك هو تركيز المصارف في المناطق التي يسكنها المستعمرون، بالإضافة إلى بعض المناطق الغنية بالثروات الطبيعية.

وبالتالي، فإن تطور الجهاز المصرفي خلال فترة الاحتلال الفرنسي لم يكن في خدمة الجزائريين بالدرجة الأولى، بل كان في كثير من الأحيان عبئًا عليهم، نظرًا لارتفاع معدلات الفائدة المفروضة على الفلاحين الجزائريين.

ومع ذلك، ورغم التناقضات والسلبيات التي شابت الجهاز المصرفي، فإنه يُعتبر مكسبًا لم تحظَ به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى..

2) النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، ورثت الجزائر نظامًا مصرفيًا واسعًا لكنه كان تابعًا للمستعمرين. وقد ظهرت ازدواجية في النظامين المصرفيين: الأول يعتمد على الأسس الليبرالية، والثاني على الأسس الاشتراكية. ولم يكن أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة الحرجة سوى خيار تأميم المؤسسات والمنشآت المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد..

الفرع الثاني : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولاً: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يُعتبر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نقطة تحول حيوية في واقع هذه الكيانات، ويعكس بوضوح أهميتها ومكانتها في الاقتصاد الوطني. تسعى الوزارة المعنية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- زيادة كثافة النسيج الصناعي.

- تقديم الدعم للقطاع.

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التغلب على مشكلاتها.

- وضع سياسة فعالة للمتابعة.

- إجراء الإحصائيات وتوفير المعلومات اللازمة.

يتضح أن مهام الوزارة تركز على التخطيط والتوجيه والمراقبة، وليس لديها دور تمويلي مباشر. ومع ذلك، فإنها تساهم في معالجة العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل. وقد بدأ اهتمام الدولة بهذه المؤسسات منذ عام 1995، بعد توقيع اتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي..[1]

ثانياً : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[NESDA]

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتقوم ب:[2]

- تشجيع جميع الأنشطة التي تسهم في تعزيز فرص تشغيل الشباب.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع بهدف تطوير استثماراتهم.
- متابعة المشاريع التي ينفذها الشباب مع الالتزام بشروط دفتر الشروط.
- إدارة مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، بما في ذلك الإعانات والتخفيضات في معدلات الفائدة.

ثالثاً: وكالة ترقية ودعم الأستثمارات[APSI]

تأسست هذه الوكالة في 5 أكتوبر 1993، وهي وكالة إدارية عمومية تهدف إلى خدمة المستثمرين والمبادرين في الجزائر. تقدم الوكالة الدعم لأصحاب المشاريع في إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لإقامة مشروعاتهم، كما تتولى متابعة وتقييم وترقية هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، توفر الوكالة تسهيلات جمركية للمستثمرين.

[1] رابح خوني ، حساني رقية ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره ،ص 3

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، قانون رقم 96234 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب الجريدة الرسمية ،العدد 41 ، الصادر في 2 جويلية 1996

رابعاً: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار[ANDI]

تأسست هذه الوكالة في عام 2001، وتتميز بشخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي. تهدف الوكالة إلى جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتضطلع بعدة مهام، منها:

- ضمان تعزيز وتنمية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تقديم الخدمات الإدارية من خلال مكاتبها الخاصة، والترحيب برجال الأعمال سواء المقيمين أو غير المقيمين، وتقديم المساعدة لهم.
- إدارة الصندوق ودعم منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمار..

خامساً: لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الأستثمار[CALPI]

تأسست في عام 1994، وتهدف إلى تسهيل وضمان استثمارات الأراضي للمستثمرين. وهي مسؤولة عن تلبية جميع احتياجات المستثمرين في مجال العقارات، سواء من قبلهم أو من قبل وكالة ترقية ودعم الاستثمار..

سادساً: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[FGAR]

تأسس صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عام 2002، ويُعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يُدار الصندوق من قبل مدير عام ويشرف عليه مجلس إدارة يضم ممثلين عن عدة جهات، بالإضافة إلى ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. حتى النصف الأول من عام 2012، ساهم هذا الصندوق في دعم 718 مشروعًا، مما أتاح تشغيل 33,098 عاملًا، بإجمالي ضمانات تصل إلى حوالي 18.17 مليار دينار.[1]

الفرع الثالث : مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر

إن اعتماد البنوك لمفهوم المخاطر البنكية بعد إجراء الإصلاحات يعد خطوة مهمة. ورغم أن هذه الإصلاحات قد تبدو صارمة، إلا أنها في الواقع تمثل عوامل تحفيزية وتشجيعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. فهي تهدف إلى تحسين إنتاجها من حيث الكمية والنوعية، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الأجنبية..

[1] سعدون عائشة، قرومي حميد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها، مداخلة في الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والآفاق"، المركز الجامعي تمنراست، يومي 3-4 مارس 2015، ص 13.

تنص المادة 14 من القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء صناديق لضمان القروض، وذلك وفقًا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية لهذه المؤسسات.

في هذا السياق، تم توقيع بروتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد من البنوك الوطنية بهدف تنفيذ هذا القانون، حيث تم التوقيع مع خمسة بنوك عمومية هي: BEA، BDL، CPA، BADR، وBNA.

تتضمن المواد الثلاثة للبروتوكول ما يلي:

المادة 1: يهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز الوساطة المالية المشتركة بين البنوك وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادة 2: يلتزم الطرفان بشكل خاص بـ:

- توجيه القروض نحو الأنشطة الإنتاجية التي تضيف قيمة وتساهم في خلق فرص عمل.
- وضع معايير ومتطلبات تقديم ملفات القروض لتكون في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير وتعزيز العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف بنك الجزائر.
- توسيع استخدام خطوط القروض.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على التصدير يتطلب توفير تمويل مناسب وتطوير منهجية موحدة تشاركية. سيتم ذلك بالتعاون مع وزارات المالية والشؤون الخارجية للبحث عن مصادر التمويل الخارجي من الممولين الدوليين. كما سيتم إطلاق مبادرة تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد برامج تدريبية لمسيري هذه المؤسسات وإطارات البنوك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية..

**المادة 3: **يقوم الطرفان بتعيين ممثلين مؤهلين وكفوئين لمتابعة ترتيبات البروتوكولات المذكورة في المادة السابقة..[1]

[1] حياة نجار ، مليكة زغيب ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 162

المطلب الثالث: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تستند هذه التقنيات إلى توافر الشروط الأساسية اللازمة لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التوازن في المعلومات. ومن بين هذه التقنيات الحديثة التي أثبتت فعاليتها، نجد ما يلي:[1]:

1- نظام تصنيف الإئتمان:

بدأت هذه الطريقة في أوائل التسعينات من قبل البنوك التجارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم استخدامها بشكل خاص لتقييم قروض الاستهلاك. ومن ثم، تم تعميمها في جميع أنحاء العالم، وأصبحت معظم هذه القروض تُدرس وتُمنح بناءً على هذه الطريقة بشكل آلي. تعتمد هذه الطريقة في تقييم المخاطر على التحليل الإحصائي، الذي يتيح التنبؤ بإمكانية عدم قدرة العميل على السداد .

تستند هذه الطريقة إلى عدة أسس، منها استنتاج مقياس كمي باستخدام النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه العميل، والذي يتكون من المقترضين السابقين، بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالتزاماته. كما تتطلب توفر عدد كبير من الزبائن (أي المجتمع الإحصائي) لاختبار العينة الممثلة لذلك المجتمع. باختصار، تعتمد هذه الطريقة على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لفهم أدائهم الحالي والتنبؤ بمستقبلهم..

2- طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين:

تحدد هذه الطريقة الوضع الحالي والمستقبلي للمؤسسة من خلال تقييم قدراتها المالية، مما يعزز الشفافية في العلاقة بين المقرضين والمقترضين. حتى في حال قيام المقرض بتقييم المؤسسة، يُضاف هذا التقييم الخارجي الذي تقوم به مؤسسات متخصصة أو جمعيات مهنية تنتمي إليها المؤسسة المقترضة. وتظل المؤسسة هي المستفيد الرئيسي من هذا التقييم الخارجي، حيث يمكن أن يُحسن ترتيبها من موقفها التفاوضي مع المقرض. كما يُعتبر هذا التقييم دافعًا قويًا للاستمرار في تحسين وضعها من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة النقاط الضعيفة التي تواجهها.[2]

3- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:

[1] حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص 162-163

[2] هارون الطاهر، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف الجزائر، يومي 17 أفريل 2006، ص 378

يعتبر ضعف أو انعدام الضمانات من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تقدمها للبنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض. وللتغلب على هذه المشكلة، بدأت البنوك التجارية في التعاون مع أفراد آخرين لتقاسم المخاطر. من جهة أخرى، أنشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات الضمان المشترك (الكفالة)، التي تعمل كحلقة وصل بينها وبين البنوك. تقوم هذه المؤسسات بضمان القروض الممنوحة لأعضائها، بالإضافة إلى تقديم الدعم في مجالات التكوين والاستثمار وغيرها. وغالبًا ما تعتمد البنوك في منح القروض على تقييم مؤسسات الضمان أولاً، ثم على مقدار أو نسبة الضمانات ثانياً.

تُعتبر مؤسسات الضمان (MGS) التي أُسست في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا من الأمثلة الناجحة في هذا المجال. وقد أثار نجاح هذه التجارب اهتمام اللجنة الأوروبية، التي تدعم وتشجع مثل هذه المبادرات. على سبيل المثال، يوجد في إيطاليا أكثر من 500 مؤسسة ضمان تُعرف باسم Consortia Fida، والتي أُنشئت بدعم من الجمعيات المهنية والغرف التجارية. تقوم هذه المؤسسات بتقديم الضمانات لأعضائها لدى البنوك، بالإضافة إلى مساعدتهم في إعداد وتقديم خطط الأعمال والتقارير المالية. كما تدعم أعضائها في التفاوض مع البنوك للحصول على شروط ميسرة عند الإقراض..[1]

إلى جانب الطرق الثلاث التي تم ذكرها، توجد العديد من الآليات الحديثة في هذا المجال، لكنها لا تُستخدم بشكل واسع في الوقت الراهن. من بين هذه الآليات التي تم تجربتها في بريطانيا وبدأت تُظهر نتائج إيجابية، هناك طريقة إشراك المقرض في تقييم المخاطر (تقييم المخاطر الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وطريقة تحميل تكاليف الإقراض وفقًا لمستوى المخاطرة..

المطلب الثالث : معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرًا لأن البنوك تُعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، فإنها غالبًا ما تتردد في منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات. وهذا يستدعي منا التوقف عند هذه المسألة وتسليط الضوء على العوائق التي تعيق تحسين العلاقة بين البنوك وهذه المؤسسات. ومن بين هذه العوائق، نذكر:

أولاً : شفافية المعلومات

[1] هارون الطاهر ، فطيمة حفيظ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص378.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم شفافية المعلومات التي تقدمها، وهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات. يعود ذلك إلى طبيعة نظام المعلومات وهيكل الملكية الخاص بها. ترتبط هذه المؤسسات بالبنوك بعلاقة قوية تستند إلى اتفاقيات القرض، إلا أن هذه العلاقة تتأثر بمستوى شفافية المعلومات التي تقدمها المؤسسات للبنوك. ويرجع ذلك إلى ضعف الإدارة والتسيير، مما يؤدي إلى عدم تقديم معلومات واضحة وشفافة. كما يعاني نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نقصيات، نتيجة تخوف الإدارة من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، مما يصعب على البنوك الحصول على صورة شاملة عن أنشطتها.[1]

ثانياً: شخصية وسلوك المسير

يرتبط هذا العامل ارتباطًا وثيقًا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتعلق بالخطر المعنوي الذي يواجهه مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث قد يقوم المدير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تقليل المصاريف المالية، مما يؤدي إلى ظهور خطر استغلال المدير للموقف نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض. فالمقرض لا يستطيع مراقبة أداء المؤسسة بشكل دقيق، وبالتالي فإن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر فقط على نقص الملاءة المالية، بل تتعلق أيضًا بمخاوف البنوك من عدم رغبة الإدارة في تقديم كافة المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالوضع المالي والمحاسبي لنشاط المؤسسة.[2]

ثالثاً: الضمانات

تلعب الضمانات التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في توجيه سلوك المديرين، حيث تجعل من العجز المالي أمرًا مكلفًا بالنسبة لهم. هذا يدفعهم إلى تقليل المخاطر التي قد تواجه مشاريعهم إلى أدنى حد ممكن، وفي الوقت نفسه، يبذلون جهودًا أكبر ويعملون على تقديم نتائجهم بشفافية. تعتمد البنوك في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات لدى المقترضين، دون النظر إلى حجم المؤسسة أو نوعية أعمالها. لذا، تطلب البنوك من هذه المؤسسات تقديم ضمانات شخصية وعينية مرتفعة مقابل التمويل المقدم. ومع ذلك، فإن

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار حامة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 85-86

[2] العايب الهاشمي ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2013 ، ص 43

معظم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الضمانات الرسمية أو المستندات القانونية الكافية لتلبية قيمة التمويل المطلوب من البنوك.

رابعاً: محدودية حجم ونوع التمويل

غالبًا ما تكون القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك نقصًا في التمويل طويل الأجل، بالإضافة إلى فرض نمط موحد في المعاملات من حيث فترات السماح ومدة السداد، دون مراعاة ما إذا كان هذا النمط يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسات. الفئات التي تفتقر إلى القدرة على الاستثمار ولا تمتلك الخبرة أو المؤهلات اللازمة لا تحصل على التمويل إلا إذا كانت لديها ضمانات. في المقابل، تتمكن الفئات الغنية من الحصول على القروض بالحجم المطلوب، مما يجعل دور البنوك في هذه البلدان مقتصرًا على دعم الأغنياء والمؤسسات التي تسعى للنمو والتوسع فقط.[1]

[1] فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستر ، كلية العلوم الأقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، 2009،ص77

خلاصة:

يتبيّن من خلال الإطار النظري أن البنوك التجارية تلعب دورًا محوريًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم مختلف أنواع القروض والخدمات المالية التي تمكّن هذه المؤسسات من الانطلاق، التوسع، وضمان الاستمرارية في الأسواق. وتبرز أهمية هذا الدور بالنظر إلى محدودية الموارد الذاتية لهذه المؤسسات، وصعوبة حصولها على تمويل بديل من مصادر أخرى.

كما أظهر التحليل النظري أن العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بجملة من العوامل، منها ما يتعلق بسياسات الإقراض وأساليب تقييم الجدارة الائتمانية، ومنها ما يرتبط بالإطار القانوني والتنظيمي، فضلاً عن درجة تطور النظام المالي في الدولة.

ورغم أهمية التمويل البنكي في دعم هذا النوع من المؤسسات، إلا أن العديد من التحديات ما تزال قائمة، مثل صعوبة الضمانات، نقص الشفافية المالية، والافتقار إلى دراسات الجدوى، مما يتطلب تفعيل آليات مبتكرة في التمويل، وتوجيه السياسات البنكية والعمومية نحو دعم هذا القطاع الحيوي باعتباره رافعة للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة:

تمهيد:

يُعد التمويل البنكي ركيزة أساسية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لدورها المهم في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وقد حظي موضوع مساهمة البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات باهتمام واسع من الباحثين، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، مع التركيز على السياسات البنكية والعوائق التمويلية. وتشير الدراسات السابقة إلى تزايد الاهتمام بدور البنوك الجزائرية، من خلال القروض المباشرة أو المبادرات الخاصة، في دعم هذا القطاع الحيوي. وسيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة، مع إبراز نتائجها والفجوات التي يمكن البناء عليها في هذا البحث.

المبحث الأول: الدراسات العربية:

أولا: الدراسات المحلية:

1-دراسة الباحثة زموري مدينة، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة بعنوان: تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 1، السنة 2013.[1].

تركز هذه الأطروحة على تحليل دور البنوك التجارية، بما في ذلك البنوك الإسلامية، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمحور الإشكالية حول مدى فعالية هذه البنوك في تمويل هذا القطاع الحيوي، في ظل التحديات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، وأهميتها الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض تقنيات التمويل البنكي التقليدي والإسلامي. كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع تحليل التحديات التمويلية، مثل الشروط الصارمة للحصول على القروض، وضعف الوعي المالي لدى أصحاب المؤسسات، وغياب الدعم الحكومي الكافي. وخلصت النتائج إلى أن البنوك التجارية تلعب دورًا مهمًا في تمويل هذه المؤسسات، لكنها تواجه عوائق متعددة تحد من فعاليتها، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود البنوك والجهات الحكومية لوضع آليات تمويلية أكثر مرونة وملاءمة لخصوصيات هذا القطاع، ومنه قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة إيجابية بين تمويل البنوك التجارية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
2. تواجه فعالية البنوك التجارية في تمويل هذه المؤسسات عراقيل متعددة.

[1] زموري مدينة،تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 1، السنة 2013

واستنتجت النتائج التالية:

1. أكدت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية لا تزال تواجه صعوبات كبيرة في الاستجابة الكافية لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. أثبتت الدراسة أن البنوك الإسلامية تُظهر مرونة أكبر في التمويل مقارنة بالبنوك التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات ذات البنية المالية الضعيفة.
3. كشفت النتائج أن الضمانات المطلوبة من طرف البنوك تُعد من أهم المعوقات التي تعرقل تمويل هذه المؤسسات.
4. لوحظ أن غياب التكوين المالي والوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات يُضعف من قدرتهم على الوصول إلى الموارد البنكية المتاحة.
5. توصلت الباحثة إلى ضرورة إصلاح السياسات التمويلية وتوجيهها بما يتماشى مع خصوصيات هذا القطاع من أجل رفع مساهمته في التنمية الاقتصادية.

2- دراسة الباحث زرقاني رابح، أطروحة دكتوراه، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة: 2014[1]

تناولت هذه الأطروحة دراسة تحليلية معمقة لواقع تمويل هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري، حيث ركزت على مختلف الأبعاد التمويلية المتاحة، بدءًا بالتمويل المصرفي التقليدي الذي يشكل المصدر الرئيسي رغم التحديات الكبيرة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النفاذ إليه بسبب صرامة الشروط البنكية وتعقيد الإجراءات وارتفاع الضمانات المطلوبة. كما تطرقت الأطروحة إلى التمويل الإسلامي كبديل متنامٍ، نظراً لملاءمته

[1] زرقاني رابح، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، السنة: 2014

لطبيعة هذه المؤسسات من خلال صيغ تمويلية كالمضاربة والمرابحة والإجارة، التي قد تعوض نقص الضمانات التقليدية. من جانب آخر، ناقشت الدراسة التمويل غير المصرفي من خلال إبراز دور مؤسسات التمويل الصغير ورأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار، رغم ضعف حضور هذه الآليات في السوق المالية الجزائرية. كما تناولت الأطروحة مساهمة الأسواق المالية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مبرزة محدودية هذا الدور نتيجة غياب ثقافة اللجوء إلى الأسواق المالية لدى أصحاب هذه المؤسسات وضعف تطور البورصة الجزائرية. وخلصت الدراسة إلى أن النظام التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال تقليديًا ويفتقر للتنوع والابتكار، مما يستدعي إصلاحات شاملة لتحفيز القطاع المالي على تقديم حلول مرنة ومتكيفة مع احتياجات هذه المؤسسات. كما حددت الإشكالية المحورية في مدى فعالية الآليات التمويلية الحالية في دعم هذا القطاع الحيوي، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل نظري لمفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقنيات التمويل البنكي التقليدي والإسلامي، إلى جانب دراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر والتحديات التمويلية التي تواجهها.

وتم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تسعى هذه الدراسة إلى اختبارها والتحقق من مدى صحتها:

1. التمويل البنكي التقليدي لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رغم العراقيل المتعلقة بصرامة الشروط وارتفاع متطلبات الضمانات.
2. التمويل الإسلامي يمثل بديلًا مناسبًا لهذه المؤسسات، بفضل صيغ التمويل المرنة التي يوفرها

ومن النتائج المتحصل عليها مايلي:

- أكدت الدراسة الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

- بيّنت أن البنوك التجارية تلعب دورًا محوريًا في تمويل هذه المؤسسات، رغم الصعوبات مثل:
  - الشروط الصارمة،
  - نقص الوعي المالي،
  - وغياب الدعم الحكومي الكافي.

3- الباحثة بوروبة كاتية، أطروحة دكتوراه بعنوان: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، جامعة سطيف 1، السنة: 2019[1]

هدفت الدراسة التي أعدتها الباحثة بوروبة كاتية إلى تسليط الضوء على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تحليل واقع هذه المؤسسات واستعراض التحديات التمويلية التي تعترضها في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والمتغيرات العالمية التي فرضت ضغوطاً متزايدة على بيئة الأعمال. وقد سعت الدراسة إلى البحث عن سبل تطوير الآليات التمويلية المتاحة، سواء من خلال التمويل التقليدي المقدم من البنوك والمؤسسات المالية، أو عبر استكشاف البدائل التمويلية الحديثة والمبتكرة التي من شأنها تحسين تنافسية هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما أكدت الدراسة على أهمية إعادة النظر في السياسات العمومية والمالية ذات الصلة، والعمل على تفعيل الأدوات التمويلية البديلة مثل السوق المالي وصيغ التمويل الإسلامية وآليات رأس المال المخاطر، بما يسمح بتجاوز القيود التي يفرضها النظام التمويلي التقليدي، وتهيئة بيئة تمويلية أكثر استجابة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الباحثة إلى أن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تؤثر سلباً على قدرتها في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل، كما أن الآليات التمويلية المستحدثة لا تتلاءم مع احتياجاتها الفعلية، مما ساهم في بروز فجوة تمويلية ناجمة عن قصور في التمويل بالملكية وضعف أداء السوق المالي، الأمر الذي

[1] بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، السنة: 2019

يستدعي ضرورة إصلاح المنظومة التمويلية وتكييفها مع متطلبات هذه المؤسسات في ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية، ومنه تم صياغة الفرضيات التالية:

1. عدم توافق النظام التمويلي التقليدي المعتمد على التمويل المصرفي مع خصوصيات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى الحد من فعاليتها الاقتصادية.
2. ضعف القاعدة المالية وصعوبة تقديم الضمانات لدى هذه المؤسسات يُعتبر من العوامل السلبية المؤثرة على قدرتها في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل.
3. البدائل التمويلية الحديثة، مثل التمويل الإسلامي ورأس المال المخاطر، يمكن أن تشكل أدوات فعّالة لتجاوز القيود التمويلية المفروضة من قِبل النظام المصرفي التقليدي.
4. ضعف أداء السوق المالي الجزائري يُعد عائقًا إضافيًا أمام إمكانية تمويل هذه المؤسسات من خلال آليات التمويل بالملكية.
5. تطوير السياسات العمومية وتكييف الآليات التمويلية مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُعد شرطًا أساسيًا لتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات البيئة الاقتصادية المتغيرة

واستنتجت الدراسة النتائج التالية:

1. أكدت الدراسة الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص العمل.
2. كشفت النتائج ضعف فعالية النظام التمويلي التقليدي (القائم على التمويل المصرفي) في تلبية احتياجات هذه المؤسسات، بسبب صرامة الشروط وغياب المرونة في منح القروض.
3. بيّنت أن خصائص هذه المؤسسات، مثل ضعف القاعدة الرأسمالية وغياب الضمانات الكافية، تشكل عقبات حقيقية أمام حصولها على التمويل البنكي، خاصة طويل الأجل.
4. أظهرت الدراسة جدوى البدائل التمويلية الحديثة، وعلى رأسها التمويل الإسلامي ورأس المال المخاطر، في تغطية احتياجات هذه المؤسسات بشكل أكثر مرونة وتكيفًا مع واقعها.

5. أشارت النتائج إلى ضعف دور السوق المالي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة ضعف تطور البورصة وغياب ثقافة التمويل بالملكية لدى أصحاب المؤسسات.

6. أوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات العمومية وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية لتسهيل وصول هذه المؤسسات إلى التمويل، مع تشجيع التنوع في الأدوات التمويلية وتوفير بيئة مواتية لنموها واستدامتها.

4- الباحثة بوعبدالله هيبة، أطروحة دكتوراه بعنوان التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة: 2016[1]

تناولت الأطروحة أهمية تبني صيغ تمويلية بديلة عن القنوات المصرفية التقليدية، التي أثبتت محدوديتها في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة العوائق المرتبطة بارتفاع المخاطر، تعقيد الإجراءات، واشتراط الضمانات الثقيلة. وقد ركزت الدراسة على تحليل مختلف آليات التمويل غير المصرفي كالتأجير التمويلي، رأس المال المخاطر، التمويل الإسلامي، والتمويل عبر الأسواق المالية، مع استعراض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال بهدف قياس مدى إمكانية تكييفها مع خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية. كما سلطت الباحثة الضوء على واقع هذه الصيغ في الجزائر، مبرزة ضعف انتشارها وفعاليتها بسبب غياب إطار قانوني محفز، وضعف الثقافة التمويلية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يحدّ من قدرتها على الولوج إلى مصادر تمويل بديلة. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وانطلاقا مما سبق تم صياغة الفرضيات التالية:

1. النظام المصرفي التقليدي لا يتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اشتراطه ضمانات قوية وصرامة شروطه الائتمانية.

[1] بوعبدالله هيبة، أطروحة دكتوراه بعنوان التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة: 2016

2. ضعف البنية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر سلبًا على قدرتها في التفاوض مع البنوك، مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

3. التمويل غير المصرفي يمثل بديلاً استراتيجياً لهذه المؤسسات، ويتماشى أكثر مع خصوصياتها من حيث المرونة وتعدد الصيغ التمويلية.

4. التشريعات المالية غير الكافية وضعف الدعم الحكومي يمثلان عائقًا رئيسيًا أمام فعالية أدوات التمويل غير المصرفي.

5. تنمية أدوات تمويل بديلة كالإيجار التمويلي ورأس المال المخاطر والتمويل الإسلامي من شأنها تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل.

وتم استنتاج مايلي:

1. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل المصرفي التقليدي نتيجة لضعف الضمانات وارتفاع درجة المخاطر.

2. القدرة التفاوضية لهذه المؤسسات أمام البنوك محدودة مقارنة بالشركات الكبرى، ما يقلل من فرص حصولها على التمويلات المناسبة.

3. التمويل غير المصرفي يمثل خياراً واعدًا وملائمًا لطبيعة هذه المؤسسات، خاصة عبر أدوات مثل:

   - الإيجار التمويلي
   - رأس المال المخاطر
   - السوق المالية الثانية

- التمويل الإسلامي

4. رغم أهمية هذه الأدوات، إلا أنها لا تزال محدودة الانتشار وتحتاج إلى تطوير تشريعي ومؤسساتي لتفعيل دورها.

5. أوصت الدراسة بضرورة دعم حكومي أكبر وتشجيع الابتكار المالي، من خلال سياسات عمومية فعّالة لتحفيز التمويل البديل وتوسيعه بما يخدم النمو الاقتصادي الوطني

5– الباحثة بوعبدالله هيبة، أطروحة دكتوراه بعنوان التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة: 2016[1]

تناولت أطروحة الباحثة بوعبدالله هيبة الموسومة "التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر" أهمية تبني صيغ تمويلية بديلة عن القنوات المصرفية التقليدية، التي أثبتت محدوديتها في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة العوائق المرتبطة بارتفاع المخاطر، تعقيد الإجراءات، واشتراط الضمانات الثقيلة. وقد ركزت الدراسة على تحليل مختلف آليات التمويل غير المصرفي كالتأجير التمويلي، رأس المال المخاطر، التمويل الإسلامي، والتمويل عبر الأسواق المالية، مع استعراض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال بهدف قياس مدى إمكانية تكييفها مع خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية. كما سلطت الباحثة الضوء على واقع هذه الصيغ في الجزائر، مبرزة ضعف انتشارها وفعاليتها بسبب غياب إطار قانوني محفز، وضعف الثقافة التمويلية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يحدّ من قدرتها على الولوج إلى مصادر تمويل بديلة. ومن خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم صياغة الفرضيات التالية:

[1] الباحثة بوعبدالله هيبة، أطروحة دكتوراه بعنوان التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، السنة: 2016

- يفترض أن التمويل المصرفي التقليدي لا يتناسب مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على قروض مصرفية.
- التمويل غير المصرفي يمثل بديلاً ملائماً لاحتياجات هذه المؤسسات.
- لا يزال التمويل غير المصرفي في مراحل أولية من التطوير
- تطوير البيئة التمويلية يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية.

واستخلصت النتائج التالية:

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من البنوك التجارية التقليدية.
- من أبرز أسباب هذه الصعوبات:
  - ضعف الضمانات.
  - ارتفاع درجة المخاطر.
  - ضعف القدرة التفاوضية مقارنة بالمؤسسات الكبرى.
- أدوات التمويل غير المصرفي تُعد أكثر ملاءمة لطبيعة هذه المؤسسات.
- هذه الأدوات التمويلية (كالإيجار التمويلي، ورأس المال المخاطر، والسوق المالية الثانية، والتمويل الإسلامي) لا تزال بحاجة إلى:

- نشر أوسع.
- دعم حكومي.
- بيئة قانونية محفزة.

- توسيع نطاق استخدام أدوات التمويل غير المصرفي سيساهم في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية

6- الكاتبين عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، دور البنوك التجارية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مقالة منشورة في مجلة العلوم المالية والمحاسبية، 2021[1].

تناولت الدراسة تحليلاً معمقًا لدور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها رافدًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وركزت على تحليل السياسات التمويلية المعتمدة والمعوقات التي تحد من فعالية هذا الدور، مثل تشدد شروط منح القروض، وارتفاع متطلبات الضمانات، وضعف الابتكار في المنتجات المالية. وكشفت النتائج عن ضعف مساهمة البنوك في تمويل هذا القطاع الحيوي، نتيجة عراقيل إدارية وهيكلية تعيق ولوجه إلى التمويل البنكي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني آليات تمويلية مرنة، وتبسيط الإجراءات البنكية، وإنشاء صناديق ضمان قروض بالتعاون مع الحكومة، إضافة إلى تطوير الإطار القانوني وتعزيز الثقة بين البنوك وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: دراسات عربية:

[1] عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، دور البنوك التجارية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، العدد 12، 2021

1- الباحثون: سارة مُحَمَّد صابر رشوان، حسني مهران، أحمد صبري أبو زيد، دراسة بعنوان: دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – دراسة حالة البنوك الإسلامية في مصر، منشورة في مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، .2022.[1].

تُبرز الدراسة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، خفض معدلات البطالة، رفع مستوى الدخل، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعلها محركًا رئيسيًا لتحقيق التنمية المستدامة بفضل مرونتها وقدرتها على التوسع الجغرافي والتكيّف مع المتغيرات الاقتصادية. وقد ركزت الدراسة على تحليل دور البنوك الإسلامية في مصر في تمويل هذه الفئة من المشروعات، عبر تقديم صيغ تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالمرابحة، المشاركة، والإجارة، والتي تُمكّن رواد الأعمال من الحصول على تمويل آمن وغير ربوي، يراعي خصوصياتهم الدينية والثقافية. كما تناولت الدراسة المعوقات التمويلية التي تحد من نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، لا سيما صعوبة الحصول على قروض مصرفية نتيجة ارتفاع تكلفتها، غياب الضمانات الكافية، وافتقار أصحاب المشروعات إلى إعداد دراسات جدوى متكاملة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع التمويل المقدم لهذا القطاع، وتحديد التحديات والعوائق التي تعترضه، مع اقتراح حلول بديلة لتعزيز مساهمة هذه المشروعات في الاقتصاد. وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في مصر تمثل خيارًا مناسبًا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بفضل منتجاتها التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية في استقطاب هذه الشريحة، شرط العمل على تطوير الأدوات التمويلية الإسلامية وتحسين بيئة الأعمال، بما يضمن تحقيق قيمة مضافة لكافة الأطراف وتعزيز الربحية من هذه المشروعات، وتم صياغة الفرضيات التالية:

[1] سارة مُحَمَّد صابر رشوان، حسني مهران، أحمد صبري أبو زيد، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – دراسة حالة البنوك الإسلامية في مصر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 129، أبريل 2022.

- تمثل البنوك الإسلامية بديلاً تمويليًا مناسبًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية نظرًا لتوافق صيغها التمويلية مع الشريعة الإسلامية.
- تواجه هذه المشروعات صعوبات كبيرة في الوصول إلى التمويل التقليدي.

واستنتجت الدراسة النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة أن البنوك الإسلامية تُعد أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
- أكدت النتائج أن صيغ التمويل الإسلامي تلائم طبيعة هذه المشروعات وتحقق لها مرونة أكبر.
- التمويل الإسلامي يسهم في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، منها:
  - تحسين معدلات التشغيل.
  - دفع عجلة النمو المحلي.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية.

2- المؤلف د. عبدالرحمن إبراهيم الشيخ علي الغصيبة، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر – منشورة في مجلة دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، 2020.[1]

تُبرز الدراسة الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية، خلق فرص العمل، والحد من البطالة والفقر، مع التركيز على حالتي العراق

[1] د. عبدالرحمن إبراهيم الشيخ علي الغصيبة، دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ومصر – دراسة قانونية واقتصادية مقارنة، المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2020

ومصر. ورغم أهمية هذا القطاع، إلا أن ضعف الأطر القانونية والتنظيمية، وارتفاع درجة المخاطر، وغياب الحوافز الكافية للبنوك التقليدية والإسلامية، تشكل أبرز التحديات التي تعيق تمويل هذه المشروعات. وعليه، توصي الدراسة بضرورة تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية، وتقديم حوافز ضريبية ومالية للبنوك لتقليل المخاطر، إلى جانب تعزيز التعاون المؤسسي لتوفير الدعم الفني والاستشاري، بما يسهم في تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة، وتم صياغة الفرضيات التالية:

1. يعرقل غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الواضح عملية رقمنة القطاع الجبائي في الجزائر.
2. ضعف الحماية القانونية للمعطيات الجبائية الرقمية يؤثر سلبًا على ثقة المكلفين بالضريبة ويُعيق استخدام المنصات الرقمية.
3. غياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية (الإدارية، التقنية، التشريعية) يحد من فعالية تنفيذ الأنظمة الرقمية الجبائية.
4. نقص التكوين القانوني والإداري لدى موظفي الضرائب يشكّل عائقًا أمام تطبيق الرقمنة بشكل فعال.
5. ضعف الوعي القانوني لدى المكلفين يؤدي إلى محدودية الإقبال على الخدمات الجبائية الرقمية.

وقامت الدراسة باستنتاج مايلي:

1. تأكيد وجود فراغ قانوني في ما يتعلق برقمنة الإجراءات الجبائية، رغم وجود بعض النصوص العامة التي تؤطر المعاملات الإلكترونية.
2. غياب نظام قانوني متكامل لحماية البيانات الجبائية، مما يُهدد سرية المعلومات وخصوصية المكلفين.
3. تطبيق جزئي ومحدود للأنظمة الرقمية في القطاع الجبائي، بسبب ضعف التنسيق بين الجهات المعنية.

4. معاناة الموظفين من ضعف التكوين القانوني والإداري في مجال الرقمنة، مما يؤثر سلبًا على تطبيق الإجراءات الرقمية.

5. تحفظ عدد كبير من المكلفين على التعامل الرقمي نتيجة غياب التوعية القانونية الكافية، والخوف من فقدان الحقوق أو الوقوع في أخطاء.

3- أسامة حسين الرواشدة، مقال بعنوان: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،2021[1].

تناولت الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، تنويع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الصادرات. وركّزت على دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل هذا القطاع، موضحة أن مساهمتها لا تزال محدودة بسبب معوقات عديدة، أبرزها ارتفاع درجة المخاطر، وضعف الضمانات المقدمة، ونقص الوعي المالي والإداري لدى أصحاب المشروعات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات تمويلية مرنة ومبتكرة، تقديم برامج تدريبية لرواد الأعمال، وتسهيل إجراءات التمويل لتفعيل دور البنوك في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الأردني، ومنه قامت الباحة بصياغة الفرضيات التالية:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل ركيزة أساسية.
- ضعف مساهمة البنوك التجارية الأردنية في تمويل هذا القطاع.

[1] أسامة حسين الرواشدة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021

- يمكن تعزيز تمويل هذا القطاع عبر تطوير استراتيجيات تمويلية مرنة ومبتكرة، تقديم برامج تدريبية متخصصة وموجهة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات التمويلية والمشروعات المستهدفة.

استنتجت الدراسة مايلي:

- أكدت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعد محركاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، لكنها لا تزال تواجه صعوبات في التمويل البنكي.
- أظهرت النتائج أن المعوقات التمويلية (كالمخاطر ونقص الضمانات) تحد من قدرة البنوك التجارية على تمويل هذه المشروعات.
- خلصت الدراسة إلى أن رفع كفاءة رواد الأعمال من خلال التكوين المالي والإداري يعزز فرصهم في الحصول على التمويل.

4- عماد سليمان شريف مُحَمَّد وسمية إبراهيم أحمد عبد الله، مقال دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، منشورة في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2022[1]

تناولت الدراسة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، من خلال مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، وزيادة فرص التوظيف، ودعم الابتكار بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030. وركّزت على دور البنوك التجارية السعودية في تمويل هذا القطاع، مبيّنة أن

[1] عماد سليمان شريف مُحَمَّد وسمية إبراهيم أحمد عبد الله، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المملكة العربية السعودية، العدد 14، مايو 2022

مساهمتها لا تزال محدودة نتيجة لارتفاع متطلبات الضمانات وتعقيد الإجراءات البنكية. وأوصت بضرورة تطوير استراتيجيات تمويلية مرنة، وتبسيط شروط الإقراض، وزيادة حجم التمويل المخصص لهذا القطاع، مع تعزيز الدعم الحكومي والفني لضمان نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كرافد أساسي للاقتصاد الوطني، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تنطلق الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.
- ضعف مساهمة البنوك التجارية السعودية في تمويل هذا القطاع يرجع إلى ارتفاع متطلبات الضمانات.
- يمكن تجاوز هذه العراقيل من خلال تبنّي استراتيجيات تمويلية مرنة.

استخلصت الدراسة مايلي:

- أكدت الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل محوراً أساسياً في خطة التحول الاقتصادي للمملكة.
- خلصت النتائج إلى وجود فجوة تمويلية واضحة نتيجة العراقيل البنكية التقليدية.
- أوضحت الدراسة أن تحسين بيئة التمويل عبر إجراءات مرنة ودعم حكومي موجه سيعزز من قدرة البنوك على تمويل هذا القطاع.

5- الكاتب سهير كفوري صويص، دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة ميدانية، كلية الأعمال، السنة 2011.[1]

[1] سهير كفوري صويص، دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة ميدانية، جامعة الشرق الأوسط كلية الأعمال، السنة: 2011

تناولت الدراسة واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية الأردنية، باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، حيث ركزت على التحديات التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات، رغم أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة. وبينت الدراسة أن دور البنوك لا يزال محدودًا نتيجة ارتفاع درجة المخاطر، ضعف الضمانات، وتعقد الإجراءات البنكية، إلى جانب ضعف الوعي المالي لدى أصحاب هذه المنشآت. وأوصت بضرورة تبسيط إجراءات منح القروض، وإنشاء صناديق لضمان القروض بالتعاون مع الحكومة، وتعزيز التثقيف المالي، إلى جانب تشجيع البنوك على ابتكار منتجات تمويلية متخصصة تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتدعم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتم صياغة الفرضيات التالية:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي في الأردن.
- قدرتها على الحصول على التمويل البنكي تواجه عدة عراقيل، منها: ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذه المشاريع.
- يمكن تحسين واقع تمويل هذه المؤسسات عبر تبسيط إجراءات منح القروض.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن تواجه تحديات حقيقية في التمويل البنكي التقليدي.
- أثبتت النتائج أن هناك حاجة ماسة إلى أدوات تمويلية بديلة وميسّرة.

المبحث الثاني: دراسات أجنبية:

1. Onugu, B.A.N. The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria, 2018[1]

- تناولت الدراسة تحليل دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، حيث تم استخدام منهجية كمية تعتمد على تصميم استبيان موجه لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب موظفي البنوك، تم اتباع منهج كمي مع تحليل البيانات باستخدام اختبار كاي تربيع (Chi-square test) لاختبار العلاقة بين المتغيرات ذات الصلة. وركزت إشكالية الدراسة على مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل هذا القطاع الحيوي، في ظل ما يواجهه من صعوبات في الحصول على القروض والتمويل البنكي.
- وأظهرت النتائج أن البنوك التجارية في نيجيريا تلعب دورًا محوريًا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود معوقات حقيقية تتعلق بصرامة إجراءات الإقراض، ومتطلبات الضمانات المرتفعة التي يصعب على هذه المؤسسات توفيرها. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك بإعادة النظر في سياسات الإقراض، وتبني صيغ تمويل أكثر مرونة وملاءمة لخصوصية هذه المؤسسات

2. Rizwana Begum et al. Empowering Growth: The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises (SMEs) in India, 2023[2].

[1] Onugu, B.A.N. 2018, The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria.

[2] Rizwana Begum et al. Empowering Growth 2023: The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises (SMEs) in India

- تناولت الدراسة موضوع مساهمة البنوك التجارية في دعم نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند، حيث اعتمدت على منهجية بحث مختلطة جمعت بين التحليل الكمي والنوعي. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في محاولة تحديد مدى فعالية مساهمة البنوك التجارية في دعم هذا القطاع، الذي يعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الهند، تم اتباع المنهج الكمي، وهدفت الدراسة إلى دراسة آليات التمويل المقدمة من البنوك التجارية وتحليل أثرها المباشر على استدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الهندية تقدم مجموعة متنوعة من التسهيلات المالية، من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، إلى خطوط ائتمان مرنة. غير أن الدراسة كشفت عن وجود ثغرات في سياسات تقييم المخاطر البنكية، إضافة إلى محدودية المنتجات المالية المصممة خصيصًا لخصوصيات هذا القطاع. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات تقييم المخاطر بما يتماشى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب العمل على تصميم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجاتها التمويلية وتدعم استدامتها ونموها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة.

3. Ibrahim Ahmed Khreis, The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Jordan, 2021[1]

- تناولت الدراسة تحليل دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمد الباحث على منهجية وصفية تحليلية، من خلال دراسة ميدانية لسياسات البنوك الأردنية وآليات تمويلها لهذا القطاع. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة البنوك التجارية الأردنية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على أهم العوائق والتحديات التي تحول دون تحقيق تمويل فعال

[1] Ibrahim Ahmed Khreis, 2021, The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Jordan.

لهذا القطاع الحيوي. وتم اتباع المنهج الوصفي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل البنكي، وتقديم توصيات لتحسين آليات التمويل البنكي الموجه لهذه المؤسسات. وقد أظهرت النتائج أن البنوك الأردنية تقدم تمويلًا محدودًا لهذا القطاع، بسبب اعتباره عالي المخاطر، إلى جانب ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب هذه المؤسسات، ما يدفع البنوك إلى التشدد في منح التمويلات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير منتجات مالية مبتكرة وأكثر ملاءمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز آليات ضمان القروض وتبسيط الإجراءات البنكية.

4. Ramon Padilla Pérez & Rodrigo Fenton Ontañón, Commercial Bank Financing of Small and Medium-Sized Enterprises in Mexico, 2015[1]

- ركزت الدراسة على تحليل سياسات الإقراض البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك، حيث اعتمدت منهجية تحليلية تهدف إلى دراسة واقع سياسات البنوك التجارية المكسيكية في التعامل مع هذا القطاع. وتناولت الدراسة إشكالية التعرف على العوامل التي تسهم في تعزيز أو تعيق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل بيئة اقتصادية تتميز بالتحولات والتحديات. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات البنكية المعتمدة، وتحديد أهم العوامل المؤثرة على تمويل هذه المؤسسات، سواء من جانب البنوك أو من جانب هذه المؤسسات نفسها. وأظهرت نتائج الدراسة أن التمويل البنكي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك يعاني من محدودية ملحوظة، تعود أساساً إلى متطلبات

[1] Ramon Padilla Pérez & Rodrigo Fenton Ontañón, 2015, Commercial Bank Financing of Small and Medium-Sized Enterprises in Mexico.

الضمانات الصارمة، وتعقيد الإجراءات البنكية، إضافة إلى ضعف البيانات المالية المتوفرة عن هذه المؤسسات، مما يعزز تخوف البنوك من المخاطر المرتبطة بالإقراض لهذا القطاع. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات تمويلية أكثر مرونة، وتطوير آليات تقييم تعتمد على مؤشرات الأداء غير التقليدية، إلى جانب توسيع نطاق الضمانات البديلة، بما يساهم في تعزيز الشمول المالي لهذه المؤسسات.

5. A group of researchers from Uzbekistan, Challenges of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Uzbekistan, 2024.[1]

- تناولت الدراسة تحليل التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان، حيث اعتمدت على منهجية وصفية تحليلية تركز على تحديد العقبات التي تحد من قدرة البنوك على تمويل هذا القطاع الحيوي. وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول تحديد أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية في تقديم التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وهدفت الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتحسين آليات التمويل البنكي الموجه لهذا القطاع، وزيادة مساهمة البنوك التجارية في دعمه. وأظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية في أوزبكستان تواجه عدة صعوبات، من أهمها نقص الضمانات الكافية، ارتفاع المخاطر المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضعف البنية التحتية التمويلية، بما في ذلك محدودية المنتجات المالية المصممة خصيصاً لهذه المؤسسات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير منتجات مالية متخصصة

[1] A group of researchers from Uzbekistan, 2024, Challenges of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Uzbekistan.

تتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط إجراءات التمويل، إلى جانب تعزيز دور صناديق الضمان ودعم الابتكار المالي لرفع قدرة هذه المؤسسات على الحصول على التمويل البنكي..

6. Thorsten Beck ،Asli Demirgüç-Kunt ،María Soledad Martínez Pería Bank Financing for SMEs: Evidence Across Countries and Bank Ownership Types, 2010, USA[1]

تناولت الدراسة إشكالية تأثير نوع ملكية البنوك (محلية، أجنبية، حكومية) على إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي عبر بلدان مختلفة، حيث سعت إلى تحليل كيف يؤثر هيكل الملكية في توجهات البنوك نحو دعم هذا القطاع الحيوي. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن البنوك المحلية أكثر استعدادًا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالبنوك الأجنبية أو الحكومية، نظراً لقربها من السوق المحلي ومعرفتها بخصوصياته، ما ينعكس في مرونة أكبر بالتعامل مع احتياجات هذه المؤسسات .اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل كمي باستخدام بيانات استقصائية من البنك الدولي، مع تطبيق نماذج انحدار لتقييم العلاقة بين ملكية البنوك وسلوكها التمويلي تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستفيدة من قاعدة بيانات تغطي عددًا كبيرًا من البلدان النامية والمتقدمة. وقد خلصت إلى نتائج تؤكد أهمية دعم البنوك المحلية وتعزيز البيئة المؤسسية بما يمكن من تحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7. David Haritone Shikumo ،Mwangi Mirie, Determinants of Lending to Small and Medium Enterprises by Commercial Banks in Kenya, 2020, Kenya[1]

[1] Thorsten Beck ،Asli Demirgüç-Kunt ،María Soledad Martínez Pería , 2010, Bank Financing for SMEs: Evidence Across Countries and Bank Ownership Types, USA

تناولت الدراسة إشكالية العوامل التي تؤثر على قرارات البنوك التجارية في كينيا بشأن إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل أهمية هذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وانطلقت الدراسة من فرضيات رئيسية مفادها أن حجم البنك، والسيولة المتوفرة، والمخاطر الائتمانية تلعب دورًا حاسمًا في تحديد توجهات البنوك نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يُتوقع أن تكون البنوك الأكبر ذات سيولة مرتفعة أكثر استعدادًا للإقراض، في حين تمثل المخاطر الائتمانية عاملاً مقيّدًا. اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية باستخدام بيانات ثانوية مستقاة من التقارير السنوية للبنوك التجارية في كينيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، وتم تحليل هذه البيانات بواسطة نماذج انحدار متعددة لقياس تأثير العوامل المحددة على قرارات الإقراض. وقد ساهمت نتائج الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحفيز التمويل البنكي الموجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كينيا .

8. Qazim Tmava ،Florin Peci ،Gazmend Luboteni The Role of Banks in Small and Medium Enterprises Financing: A Case Study from Kosovo, 2013, Kosovo[2]

تناولت الدراسة إشكالية تأثير خصائص الشركات ورواد الأعمال على تمويل الاستثمارات من خلال القروض البنكية في كوسوفو، في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على مصادر تمويل مناسبة. وانطلقت من فرضية أن عوامل مثل عمر الشركة، حجمها، خطة العمل، وعدد الملاك تلعب دوراً حاسماً في تحديد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل بنكي، حيث يُتوقع أن

[1] David Haritone Shikumo ،Mwangi Mirie, 2020, Determinants of Lending to Small and Medium Enterprises by Commercial Banks in Kenya, Kenya

[2] Qazim Tmava ،Florin Peci, 2013, Gazmend Luboteni The Role of Banks in Small and Medium Enterprises Financing: A Case Study from Kosovo, Kosovo

الشركات الأقدم والأكبر والأكثر تنظيماً تحظى بفرص تمويل أفضل. اعتمدت الدراسة على منهجية كمية من خلال جمع بيانات أولية عبر استبيانات استهدفت عينة مكونة من 150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في كوسوفو، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج انحدار خطي لقياس العلاقة بين خصائص الشركات وإمكانية الحصول على التمويل البنكي. وقد خلصت النتائج إلى مجموعة من التوصيات تهدف إلى تعزيز بيئة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كوسوفو.

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء العربية أو الأجنبية، يتعين مناقشة هذه الدراسات من حيث توجهاتها، منهجياتها، أهم النتائج التي توصلت إليها، وكذا تحديد مكامن القوة والقصور التي طبعتها.

وتهدف هذه المناقشة إلى وضع الدراسة الحالية في سياقها العلمي الصحيح من خلال التعقيب على هذه الدراسات وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بينها، بالإضافة إلى إبراز مجال الاستفادة منها في دعم الدراسة الحالية على المستويين النظري والمنهجي.

كما سيتم تحديد الفجوة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها والتي لم تغطها الدراسات السابقة بالشكل الكافي، الأمر الذي يعزز أهمية هذه الدراسة ويسلط الضوء على قيمتها المضافة.

المطلب الأول: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات النقدية التي تبرز نقاط القوة والقصور في هذه الدراسات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. من حيث الموضوع

أغلب الدراسات ركزت على الدور التمويني للبنوك التجارية بشكل مباشر، حيث سعت إلى تقييم مدى مساهمة هذه البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحليل العوائق التمويلية التي تواجهها، وهو ما يؤكد اهتمام الباحثين بالأبعاد المالية والائتمانية لهذا الموضوع الحيوي. ومع ذلك، لوحظ أن بعض الدراسات ركزت بشكل

ضيق على جانب السياسات التمويلية دون التعمق في الجوانب البنيوية والتنظيمية الداخلية للبنوك وتأثيرها على قرارات التمويل.

2. من حيث المنهجية

استخدمت غالبية الدراسات منهجيات كمية، من خلال استبيانات وتحليل إحصائي للبيانات، ما يعكس توجها نحو الدراسة الميدانية لآراء الفاعلين في القطاع البنكي وأصحاب المشاريع. في المقابل، القليل من الدراسات اعتمد منهجية تحليلية مقارنة بين الدول أو المناهج النوعية التي تغوص في تحليل الحالات الخاصة والدروس المستخلصة منها، وهو ما قد يقلل من قدرة تلك الدراسات على تقديم رؤية شمولية معمقة.

3. من حيث النتائج والتوصيات

أكدت معظم الدراسات وجود فجوة تمويلية كبيرة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسبب تشدد البنوك في شروط الإقراض وغياب الضمانات الكافية، وهو ما يعوق نمو هذه المؤسسات. كما اتفقت الدراسات على ضرورة تطوير منتجات مالية مبتكرة تتلاءم مع خصوصية هذه المؤسسات. إلا أن القليل من الدراسات تطرقت بشكل تطبيقي لآليات معالجة هذه الفجوة التمويلية أو دراسة تجارب ناجحة لإدماج البنوك التجارية بفعالية أكبر في تمويل هذا القطاع.

4. من حيث الجانب الجغرافي والزمني

تركزت معظم الدراسات على سياقات دولية أو عربية خارج الجزائر، في حين أن الدراسات الجزائرية قليلة ومحدودة، كما أن بعضها أصبح قديمًا نسبيًا ولا يعكس التغيرات الاقتصادية والمصرفية الحاصلة في السنوات الأخيرة، ما يزيد من أهمية إنجاز دراسات حديثة تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحالية للقطاع البنكي والاقتصادي.

المطلب الثاني: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

ساهمت الدراسات السابقة المستعرضة في توفير قاعدة معرفية مهمة للدراسة الحالية من خلال ما قدمته من معطيات نظرية وميدانية حول دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تلخيص مجالات الاستفادة فيما يلي:

1. **على المستوى النظري**

وفرت هذه الدراسات خلفية غنية بمفاهيم وأسس تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك التجارية في ذلك، بالإضافة إلى التعرف على النماذج التمويلية والتجارب الدولية الناجحة التي يمكن الاستئناس بها.

2. **على المستوى المنهجي**

أظهرت الدراسات السابقة أهمية اعتماد منهجية مختلطة تجمع بين الدراسة الميدانية والتحليل الكمي والنوعي، وهو ما دفع الدراسة الحالية إلى تبني منهج وصفي تحليلي مدعم بالبيانات الميدانية من خلال استبيانات موجهة للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

3. **على مستوى بناء الإشكالية وصياغة الأهداف**

ساعدت نتائج الدراسات السابقة في تحديد الثغرات التي ما تزال قائمة في تمويل هذا القطاع بالجزائر، مما مكن الباحث من بلورة إشكالية دقيقة تستجيب للحاجيات الراهنة، وصياغة أهداف تتوخى معالجة الجوانب التي لم تحظ بالاهتمام الكافي.

المطلب الثالث: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

على الرغم من وفرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك فجوات واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. غياب دراسات حديثة تواكب التغيرات الاقتصادية والمصرفية في الجزائر

معظم الدراسات الجزائرية أصبحت قديمة نسبيًا ولا تعكس المستجدات الحاصلة على مستوى التشريعات البنكية أو برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. ضعف التركيز على الجانب البنكي الداخلي

ركزت غالبية الدراسات على معوقات التمويل من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من زاوية الاقتصاد الكلي، دون التعمق في الجوانب البنيوية والإدارية الداخلية للبنوك التجارية الجزائرية وأثرها على قرارات التمويل.

3. ندرة الدراسات الميدانية التطبيقية في السياق الجزائري

معظم الدراسات التي اعتمدت التحليل الميداني ركزت على بلدان أجنبية أو عربية، بينما يظل السياق الجزائري محتاجًا لدراسات ميدانية حديثة وشاملة.

لذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة العلمية من خلال دراسة تحليلية ميدانية حديثة للواقع الجزائري، ترتكز على جمع بيانات حديثة حول ممارسات البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل العراقيل الداخلية والخارجية المؤثرة في هذا المجال.

جدول ملخص الدراسات:

اسم الباحث	العنوان	الهدف	المنهج المستخدم	النتائج
دراسات محلية				
زموري مدينة (2013)	تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تحليل دور البنوك التجارية، بما في ذلك البنوك الإسلامية، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع التركيز على التحديات التمويلية	وصفي تحليلي	البنوك التجارية تلعب دورًا مهمًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تواجه عوائق تحد من فعاليتها (شروط قروض صارمة، ضعف وعي مالي، غياب دعم حكومي)، مع التوصية بآليات تمويلية مرنة
زرقاني رابح (2014)	أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	دراسة واقع التمويل التقليدي والإسلامي وغير المصرفي	وصفي تحليلي	التمويل البنكي التقليدي يظل المصدر الرئيسي رغم العراقيل،

		للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		التمويل الإسلامي والبدائل غير المصرفية تمثل حلولاً واعدة، مع الحاجة إلى إصلاحات شاملة
بوروبة كاتية (2019)	إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة	دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية، واقتراح آليات تمويلية بديلة	وصفي تحليلي	النظام التمويلي التقليدي لا يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبدائل مثل التمويل الإسلامي ورأس المال المخاطر ضرورية، مع ضعف أداء السوق المالي
بوعبدالله هيبة (2016)	التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر	تحليل صيغ التمويل غير المصرفي (الإيجاري، رأس المال المخاطر، السوق المالي، التمويل الإسلامي)	وصفي تحليلي	التمويل غير المصرفي بديل استراتيجي ملائم لكنه لا يزال ضعيف الانتشار، ويحتاج إلى دعم

		كبدائل للتمويل التقليدي		حكومي وتشريعات محفزة
حمزاوي جمال(2019)	مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	تقييم فعالية برامج التمويل البنكي	دراسة حالة	ضعف التنسيق بين البنوك وبرامج الدعم الحكومي يؤثر سلباً على التمويل
دراسات عربية				
أحمد الشامي(2021)	دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	تحليل فعالية الصيغ الإسلامية في دعم المؤسسات الصغيرة	المنهج الوصفي التحليلي	الصيغ الإسلامية كالمرابحة والإجارة أثبتت فاعلية في تمويل المؤسسات الصغيرة
مُحَمَّد العاني(2020)	إشكاليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق	دراسة العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة	تحليل ميداني	التمويل البنكي في العراق محدود بسبب غياب الضمانات الكافية
علي الخالدي(2018)	تمويل المؤسسات الصغيرة في السعودية بين البنوك التقليدية	مقارنة بين التمويل التقليدي والإسلامي	دراسة مقارنة	البنوك الإسلامية أكثر تجاوباً في تمويل المؤسسات الصغيرة عبر صيغ

	والإسلامية			المشاركة
مروان عطية(2019)	واقع تمويل المؤسسات الصغيرة في الأردن	تقييم برامج التمويل البنكي	منهج وصفي تحليلي	ضعف في حجم التمويلات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة رغم تعدد البرامج
هبة سليم(2022)	التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب	دراسة آليات دعم البنوك للمؤسسات الصغيرة	تحليل ميداني	هناك تطور في خدمات البنوك الموجهة للمؤسسات الصغيرة خاصة مع مبادرات الدولة
دراسات أجنبية				
Onugu, B.A.N (2018)	The Role of Commercial Banks in Financing SMEs in Nigeria	التعرف على أبرز التحديات التمويلية وتقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويلSMEs	منهجية كمية (استبيان، اختبار كاي تربيع)	البنوك تلعب دوراً محورياً رغم صرامة الإجراءات ومتطلبات الضمان المرتفعة

Rizwana Begum et al. (2023)	Empowering Growth: The Role of Commercial Banks in Financing SMEs in India	دراسة آليات التمويل وتحليل أثرها على استدامة ونموSMEs	منهجية مختلطة (كمية ونوعية)	البنوك تقدم تسهيلات متنوعة مع وجود ثغرات في تقييم المخاطر ومحدودية المنتجات المالية
Ibrahim Ahmed Khreis (2021)	The Role of Commercial Banks in Financing SMEs in Jordan	التعرف على العقبات التي تواجه SMEsفي الحصول على التمويل البنكي	وصفية تحليلية	تمويل محدود بسبب اعتبار القطاع عالي المخاطر وضعف الضمانات
Padilla Pérez & Fenton Ontañón (2015)	Commercial Bank Financing of SMEs in Mexico	تحليل سياسات البنوك وتحديد العوامل المؤثرة على تمويلSMEs	منهجية تحليلية	التمويل البنكي محدود بسبب صرامة الضمانات، تعقيد الإجراءات، وضعف البيانات

				المالية
Researchers from Uzbekistan (2024)	Challenges of Commercial Banks in Financing SMEs in Uzbekistan	تقديم توصيات لتحسين آليات التمويل وزيادة مساهمة البنوك	وصفية تحليلية	ضعف الضمانات، ارتفاع المخاطر، ضعف المنتجات المالية المصممة لخصوصياتSMEs
Beck, Demirgüç-Kunt, Martínez Pería (2010)	Bank Financing for SMEs: Evidence Across Countries and Bank Ownership Types	تحليل تأثير ملكية البنوك على سلوكها التمويلي تجاهSMEs	تحليل كمي (بيانات البنك الدولي، نماذج انحدار)	البنوك المحلية أكثر ميلاً لتمويل SMEsمقارنة بالبنوك الأجنبية والحكومية
Shikumo & Mirie (2020)	Determinants of Lending to SMEs by	قياس تأثير العوامل المحددة على قرارات الإقراض للمؤسسات	وصفية تحليلية (بيانات ثانوية، نماذج انحدار)	حجم البنك والسيولة يشجعان التمويل، في حين تمثل المخاطر

	Commercial Banks in Kenya	الصغيرة والمتوسطة		عائقاً رئيسياً
Tmava, Peci, Luboteni (2013)	The Role of Banks in SME Financing: A Case Study from Kosovo	قياس تأثير خصائص الشركات ورواد الأعمال على إمكانية الحصول على تمويل بنكي	منهجية كمية (استبيان، انحدار خطي)	الشركات الأقدم والأكبر والأكثر تنظيماً تحظى بفرص تمويل أفضل

خلاصة الفصل الثاني

خلص هذا الفصل إلى أن الدراسات السابقة وفرت أرضية نظرية ومنهجية غنية تناولت إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية، سواء في السياقات الدولية أو العربية. ورغم تميز بعض الدراسات بشموليتها وعمق معالجتها، إلا أنها أظهرت أيضًا وجود فجوات معرفية ومنهجية، خاصة فيما يخص السياق الجزائري.

وتأتي الدراسة الحالية لتسد هذه الفجوات من خلال تقديم قراءة ميدانية حديثة وتحليلية لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك التجارية الجزائرية، مع التركيز على تحديد العراقيل واقتراح حلول عملية تتلاءم مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.

.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لبنك BDL وكالة تلمسان 435

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الواقع العملي لسياسة الإقراض ودور بنك التنمية المحليةBDL ، وكالة تلمسان 435، في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم عام للمؤسسة، تحليل سياستها الائتمانية، ودراسة حالة عملية لأحد القروض. يتم هذا بهدف فهم كيفية تطبيق الأطر النظرية في الواقع العملي.

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية BDL وكالة تلمسان 435

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، برز دور المؤسسات البنكية الوطنية في مرافقة المشاريع الاستثمارية، خاصة تلك التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لما لها من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويأتي بنك التنمية المحلية (BDL) كأحد أبرز الفاعلين في الساحة المالية الوطنية، نظراً لطبيعته كبنك عمومي تجاري يهدف إلى تقديم خدمات بنكية متنوعة تلبي حاجيات مختلف الفئات الاقتصادية، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات[1].

وتُعد وكالة بنك التنمية المحلية رقم 435 بتلمسان نموذجًا عمليًا يجسد آليات العمل البنكي على المستوى المحلي، من حيث تقديم القروض، ومرافقة المستثمرين، وتسيير العمليات البنكية اليومية. وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى تقديم عام للبنك من خلال التعريف به ونشأته، استعراض المهام الرئيسية التي يضطلع بها، بالإضافة إلى توضيح الهيكل التنظيمي المعتمد داخل وكالة تلمسان 435، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية لفهم طبيعة عمل البنك قبل التطرق إلى سياسته الائتمانية وأدواره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك التنمية المحليةBDL

- هو بنك عمومي تأسس سنة 1986، مختصره بنك التنمية المحلية و يسمى بالفرنسية Banque de Développent Localو رأس مال يصل إلى 368.000.000,00 دج، و يملك شبكة

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

متكونة من 155 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني، بما في ذلك 147 بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات متخصصة في منح قروض على الرهن، حيث هو النشاط الذي ينفرد وكالة مكلفة به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك.

- بنك التنمية المحلية هو أولا بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة و التجارة في أوسع معانيها، ثم بنك المهن الحرة و الأفراد و العائلات.

- يسعى بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وبالخصوص تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو الصناعات الصغيرة و المتوسطة في جميع القطاعات بتنوعها من خلال المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية NESDA، CNAC ،ANGEM ، بحيث أن بنك التنمية المحلية على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد من جهة ودور رئيسي في تمويل مشاريع الترقية العقارية من جهة أخرى، و كذا الأشخاص الذين يريدون شراء مسكن.[1]

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك التنمية المحلية

بالإضافة للمهمة الرئيسية للبنوك التجارية المتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في تمويل:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية البلدية....).

- العمليات الاستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية.

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن الحيازي.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها.
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية.
- تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية.
- جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان BDL 435

يعتمد بنك التنمية المحلية، كغيره من المؤسسات البنكية، على هيكل تنظيمي يهدف إلى ضمان السير الحسن لمختلف النشاطات البنكية، وتحقيق التنسيق الفعال بين مختلف المصالح والوحدات الداخلية، وذلك في إطار احترام المعايير المهنية والتنظيمية المعتمدة في القطاع المصرفي.

تم إنشاء وكالة BDL 435 في سبتمبر 2017 وهي تتكون من مجموعة من المصالح التي تتكامل فيما بينها، ويشرف عليها مدير الوكالة، الذي يتحمل مسؤولية التسيير الإداري والمالي وضمان تنفيذ تعليمات الإدارة العامة للبنك. يمكن عرض الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

- **مدير الوكالة** :يتولى الإشراف العام على جميع نشاطات الوكالة، ويضمن حسن تنفيذ العمليات البنكية، ويعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك على المستوى المحلي[2].

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

[2] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

- **مصلحة القروض** :تُعنى بدراسة ومعالجة ملفات القروض، وتحديد مدى أهلية الزبائن للحصول على التمويل، إضافة إلى متابعة القروض الممنوحة والتأكد من احترام شروط السداد.

- **مصلحة الحسابات الجارية** :تهتم بفتح الحسابات البنكية للأفراد والمؤسسات، وتسيير العمليات المرتبطة بها، مثل الإيداع، السحب، إصدار دفاتر الشيكات، والتحويلات البنكية.

- **مصلحة الخزينة** :مسؤولة عن العمليات النقدية داخل الوكالة، بما في ذلك السحب والإيداع النقدي، تسيير الصندوق، وضمان التوازن اليومي بين الموجودات والمطلوبات.

- **مصلحة متابعة الزبائن** :تختص بمرافقة الزبائن ومتابعة شكاويهم وانشغالاتهم، كما تسهر على تقديم الاستشارات المالية وخدمة ما بعد البيع.

- **مصلحة المحاسبة** :تضطلع بتسجيل العمليات المحاسبية اليومية، وإعداد التقارير المالية الدورية، وضمان احترام القواعد المحاسبية المعمول بها في القطاع المصرفي.

يمثل هذا التنظيم الداخلي دعامة أساسية لتحقيق الفعالية والكفاءة في الأداء البنكي، كما يُسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن، وضمان رقابة داخلية فعالة على مختلف العمليات المالية.

المبحث الثاني: سياسة الائتمان ببنك BDL وكالة تلمسان 435

يُعتبر الائتمان البنكي من أهم الوظائف التي تضطلع بها البنوك التجارية، إذ يشكل الأداة الرئيسية التي تتيح لها تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. وفي هذا الإطار، تكتسي سياسة الائتمان أهمية بالغة كونها تعكس التوجهات الاستراتيجية للبنك، وتحدد القواعد والمعايير التي يتم على أساسها منح القروض وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

وباعتبار بنك التنمية المحلية BDL مؤسسة بنكية عمومية ذات طابع تجاري، فإنه يسعى إلى تبني سياسة ائتمانية متوازنة تراعي من جهة الحاجة إلى تحفيز الاستثمار وتمويل المشاريع المنتجة، ومن جهة أخرى ضرورة حماية موارد البنك وضمان استرداد القروض الممنوحة. وتُعد وكالة تلمسان 435 نموذجًا عمليًا لتجسيد هذه السياسة على المستوى المحلي، من خلال ما تمنحه من قروض متنوعة وخدمات مالية موجهة لمختلف الزبائن، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى أهم مكونات السياسة الائتمانية المعتمدة من قبل وكالة BDL تلمسان 435، من خلال التعرف على أنواع القروض التي تمنحها، طبيعة الضمانات المطلوبة، إلى جانب الخطوات والإجراءات المعتمدة في منح الائتمان[1].

المطلب الأول: أنواع القروض التي يقدمها البنك

- يقدم بنك التنمية المحليةBDL ، من خلال وكالة تلمسان 435، مجموعة متنوعة من القروض التي تستجيب لمختلف احتياجات الزبائن، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات. وتأتي هذه القروض ضمن السياسة الائتمانية المعتمدة من قبل البنك، والتي تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية، وتلبية المتطلبات الاستهلاكية والسكنية، إلى جانب تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة والمتوسطة. ويمكن تصنيف القروض التي تمنحها الوكالة كما يلي:

1-القروض الاستثمارية:

- تُمنح هذه القروض على المدى المتوسط أو الطويل، وتستهدف أساسًا تمويل المشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعة، الفلاحة، الخدمات، والسياحة. وتهدف هذه التمويلات إلى اقتناء

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

تجهيزات، أو بناء منشآت، أو توسيع النشاطات الاقتصادية القائمة، وهي موجهة بالأساس إلى المستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى تنمية نشاطها الإنتاجي[1].

2-القروض الاستهلاكية:

- يُوجه هذا النوع من القروض نحو تمويل الحاجيات الفردية للأشخاص الطبيعيين، مثل اقتناء السيارات، التجهيزات المنزلية، أو تغطية بعض المصاريف الشخصية الكبرى. وتُمنح وفق شروط محددة من حيث سقف التمويل، مدة السداد، وضمانات الاسترجاع، وهي تمثل أحد أهم منتجات البنك لتلبية تطلعات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.

3-القروض السكنية:

- يمنح البنك قروضًا مخصصة لاقتناء أو بناء سكنات، وذلك في إطار السياسة الوطنية لدعم السكن. وتشمل هذه القروض تمويل شراء مساكن جديدة أو قديمة، أو تمويل بناء مساكن فردية. وتتميز بشروط تفضيلية نسبيًا، سواء من حيث نسب الفائدة أو مدد السداد، ما يجعلها في متناول فئة واسعة من المواطنين.

4- قروض دعم المؤسسات المصغرة والمتوسطة:

- في إطار دعم التشغيل وترقية روح المبادرة، يمنح بنك BDL قروضًا موجهة لفائدة المؤسسات المصغرة والمتوسطة المستفيدة من أجهزة الدعم العمومي مثل:

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ،**
- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) ،**

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.(ANGEM)**

- وتهدف هذه القروض إلى تمويل مشاريع استثمارية لفائدة الشباب حاملي المشاريع، وتخضع لشروط ميسّرة بالتعاون مع الهيئات الداعمة، حيث يستفيد أصحاب المشاريع من امتيازات ضريبية وضمانات حكومية.

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة من طرف البنك

- تُعد الضمانات البنكية من الركائز الأساسية في السياسة الائتمانية لأي مؤسسة مصرفية، إذ تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بمنح القروض، وضمان استرداد الأموال في حال تعثر الزبون عن السداد. وفي هذا الإطار، يعتمد بنك التنمية المحلية – (BDL) وكالة تلمسان 435 – على مجموعة من الضمانات المتنوعة التي تختلف حسب نوع القرض، حجمه، ودرجة المخاطر المرتبطة به. ويمكن حصر أهم هذه الضمانات فيما يلي[1]:

1. الضمانات العقارية:

- تُعد من أكثر أنواع الضمانات شيوعًا، حيث يطلب البنك من الزبون تقديم رهن رسمي لعقار يمتلكه، سواء كان مسكنًا، أرضًا، أو محلاً تجاريًا. كما يمكن أن يشمل الرهن تجهيزات إنتاجية في حال كان القرض موجّهًا لمؤسسة اقتصادية. ويُعد هذا النوع من الضمانات فعالًا نظرًا لقيمته المادية الثابتة وسهولة تصفيته قانونيًا في حال التخلف عن السداد.

2. الكفالة الشخصية أو التضامنية:

- يتم اللجوء إلى هذا النوع من الضمانات في حالة عدم توفر ضمانات عينية كافية، حيث يقوم شخص آخر (كفيل) بالتعهد بتحمل مسؤولية سداد القرض في حال عجز المستفيد الرئيسي. وتُستعمل هذه

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

الكفالة غالبًا في القروض الموجهة للأفراد أو في قروض دعم المؤسسات المصغرة، ويُشترط أن يكون الكفيل ذا ملاءة مالية موثوقة.

3. تأمين القرض:

- يفرض البنك في بعض الحالات تأمينًا خاصًا يغطي مخاطر عدم سداد القرض بسبب الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي. ويتم ذلك من خلال إبرام عقد تأمين مع شركة تأمين معتمدة، ما يتيح للبنك تقليل نسبة الخطر المرتبطة بعوامل خارجة عن إرادة الزبون.

4. ضمانات أخرى:

- قد يطلب البنك ضمانات إضافية أو بديلة، حسب طبيعة القرض والمخاطر المحتملة، مثل الحجز على حسابات الزبون، أو تقديم سندات تجارية، أو التنازل عن بعض الإيرادات لصالح البنك. وتُدرس هذه الضمانات من طرف مصلحة القروض بشكل دقيق وفقًا لمبدأ التناسب بين التمويل والضمان.
- وتُظهر هذه الضمانات حرص وكالة BDL تلمسان 435 على تبني سياسة ائتمانية حذرة ومتوازنة، تضمن من جهة مرافقة الزبائن والمستثمرين، ومن جهة أخرى حماية مصالح البنك والحد من مخاطر القروض غير المسددة.

المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان

تخضع عملية منح الائتمان في بنك التنمية المحلية – BDL وكالة تلمسان 435 – إلى سلسلة من الخطوات المنهجية المدروسة، تهدف إلى التأكد من جدية الزبون، قدرة المشروع أو الشخص على السداد، ومدى توفر

الضمانات المناسبة لتغطية مخاطر التمويل. وتتبع الوكالة إجراءات صارمة تعتمد على المعايير البنكية المعمول بها، بما يتماشى مع القوانين التنظيمية للبنك وتعليمات بنك الجزائر[1].

يمكن تلخيص مراحل منح القرض كما يلي:

استقبال الطلب وتكوين الملف:

- تبدأ العملية بتقدم الزبون بطلب الحصول على قرض معين، مرفوقًا بملف يحتوي على الوثائق الإدارية والمالية الأساسية، حسب نوع القرض المطلوب. ويتضمن الملف عادةً:
- نسخة من السجل التجاري (للمؤسسات)، أو بطاقة التعريف (للأفراد)،
- الوثائق الجبائية والضريبية،
- دراسة جدوى للمشروع أو كشف بالاحتياجات،
- وثائق الملكية أو الضمانات المقترحة.

دراسة الملف من طرف مصلحة القروض:

- تقوم مصلحة القروض بتحليل الملف من جوانبه المختلفة، خاصة من حيث:
- **الجدوى الاقتصادية** للمشروع في حال كان قرضًا استثماريًا،
- **القدرة المالية** للزبون على السداد،
- **قيمة ومصداقية الضمانات** المقترحة.

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

وتعتمد الدراسة على مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية مثل التدفقات النقدية، نسبة المديونية، نسبة السيولة، وغيرها.

عرض الملف على لجنة القروض:

- بعد الانتهاء من الدراسة الأولية، يُعرض الملف على **لجنة القروض المحلية** داخل الوكالة، والتي تضم مدير الوكالة وممثلين عن الأقسام المالية والمحاسبية. وتقوم اللجنة بتحليل الملف بشكل جماعي، ثم تتخذ قرارًا إما:
- بالموافقة المبدئية على منح القرض،
- طلب توضيحات إضافية أو تعديلات على الملف،
- أو الرفض في حال عدم استيفاء الشروط أو ارتفاع درجة المخاطر.

الموافقة النهائية وإعداد العقد:

- في حال الموافقة، يتم إخطار الزبون رسميًا، ثم يُعد عقد القرض متضمنًا كل التفاصيل المتعلقة بالمبلغ الممنوح، مدة السداد، نسب الفائدة، الضمانات، وشروط التسديد. ويُوقع العقد من الطرفين وفقًا للأطر القانونية والتنظيمية.

صرف القرض ومتابعة التنفيذ:

- يتم صرف القرض على دفعة واحدة أو على مراحل حسب طبيعة التمويل، مع مراقبة استخدام الأموال في الأغراض المصرح بها. وتباشر مصلحة القروض عمليات المتابعة الدورية من خلال تقارير السداد، زيارات ميدانية (للمشاريع)، ومراجعة الوضعية المالية للزبون دوريا.

استرداد القرض والمتابعة البنكية:

- تتابع الوكالة تسديد الأقساط حسب الرزنامة المتفق عليها، وتقوم بالإجراءات اللازمة في حال التأخر أو التخلف عن السداد، سواء بالتفاوض مع الزبون أو اللجوء إلى تفعيل الضمانات.
- وتعكس هذه الخطوات التزام وكالة BDL تلمسان 435 بسياسة ائتمانية دقيقة تضمن الحيطة المالية وفي الوقت نفسه تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي[1]

المبحث الثالث: تمويل BDL للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، نظرًا لدورها المحوري في خلق فرص العمل، وتنشيط الدورة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المحلية. وإدراكًا من السلطات العمومية بأهمية هذه الفئة من المؤسسات، فقد تم إطلاق عدة آليات وأجهزة دعم مالي ومرافقة تنظيمية لتعزيز قدراتها وتسهيل ولوجها إلى مصادر التمويل.

وفي هذا السياق، يلعب بنك التنمية المحليةBDL ، من خلال وكالاته المنتشرة عبر التراب الوطني ومن بينها وكالة تلمسان 435، دورًا حيويًا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم حزمة من القروض والخدمات المالية الموجهة لهذه الشريحة، سواء في إطار البرامج العمومية المدعمة أو من خلال تمويلات تقليدية وفق شروط مدروسة.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة آليات تمويل بنك BDL للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض تفصيلي للقروض الموجهة لها خلال الفترة (2019-2024)، إضافة إلى تحليل حالة تطبيقية لقرض ممنوح من طرف وكالة تلمسان 435، مما يسمح بإبراز الإجراءات العملية والنتائج المحققة على مستوى الميدان[2].

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

[2] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

المطلب الأول: القروض الممنوحة في إطار برامج دعم الدولة(2019-2024)

في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية الرامية إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم روح المقاولاتية، أطلقت الدولة الجزائرية جملة من البرامج والآليات الموجهة لفئة الشباب وحاملي المشاريع، من أبرزها أجهزة :**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)** ، **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)** ، و**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** .(**ANGEM**) وقد تم تكليف البنوك العمومية، ومن بينها بنك التنمية المحليةBDL ، بمرافقة هذه البرامج من خلال تمويل المشاريع المعتمدة وفق شروط تفضيلية.

تجسد وكالة BDL تلمسان 435 هذا الدور عبر منح قروض ميسّرة لفائدة المؤسسات المصغرة والمتوسطة في إطار هذه الأجهزة، حيث تستفيد هذه المشاريع من تسهيلات مالية وضمانات جزئية من طرف الدولة، بما يشجع الشباب والمستثمرين المحليين على ولوج عالم الأعمال.

تطور القروض الموجهة للمؤسسات المدعمة:(2019-2024)

- وفق المعطيات الإحصائية التي تم الحصول عليها من وكالة BDL تلمسان 435، فإن عدد القروض الممنوحة في إطار برامج الدعم شهد تذبذبًا نسبيًا خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2024، نتيجة عوامل اقتصادية وتنظيمية، من أبرزها تأثيرات جائحة كوفيد-19، والتحولات في أنظمة الدعم وآليات التمويل. **خصائص القروض الممنوحة:**

- تتسم هذه القروض بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مناسبة لفئة المؤسسات الصغيرة، منها:

- **نسب فائدة منخفضة أو شبه معدومة** بفضل الدعم العمومي.

- **فترات إمهال قد تصل إلى 3 سنوات** قبل بداية التسديد.

- **ضمان جزئي أو كلي من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الناشئة.**

- **تبسيط الإجراءات** لتسهيل وصول الشباب حاملي المشاريع إلى التمويل.

القطاعات الممولة:

- توزعت هذه القروض على قطاعات متنوعة تشمل:
- الصناعة التقليدية والمنتجات المحلية،
- الخدمات (خدمات النقل، الإعلام الآلي...)،
- الفلاحة وتربية الحيوانات،
- البناء والأشغال العمومية،
- الصناعة التحويلية الصغيرة.

وتعكس هذه المعطيات التزام وكالة BDL تلمسان 435 بدعم التنمية المحلية عبر تمويل مشاريع ذات قيمة مضافة ومردودية اقتصادية واجتماعية، بما ينسجم مع التوجهات العامة للدولة[1].

عدد المشاريع الممولة من طرف البنك من 2019-2023 (وكالات الدعم) :

القرض / السنة		CNAC	NESDA	ANGEM
2019	العدد	11	13	12
2020	العدد	05	06	12
2021	العدد	11	16	19

[1] دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، BDL، الطبعة الرسمية، 2023

2022	**العدد**	/	**38**	**18**
2023	**العدد**	/	**03**	**10**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الرسمية BDL

يعكس تحليل البيانات المتعلقة بعدد القروض الممنوحة من قبل الهيئات التمويلية الثلاث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) خلال الفترة 2019–2023، تفاوتاً هيكلياً في حجم التدخلات التمويلية الموجهة لدعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر.

عدد القروض الممنوحة من طرف البنك إلى وكالة CNAC

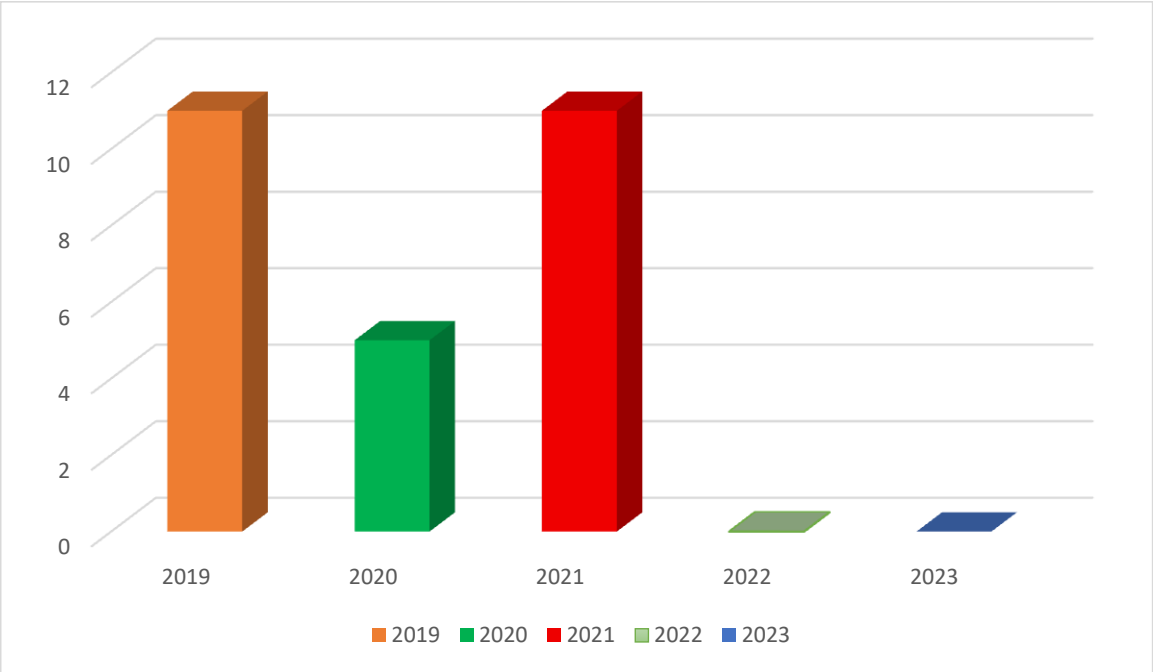

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الرسمية BDL

يُظهر تحليل بيانات CNAC منح 11 قرضًا في كل من عامي 2019 و2021، مما يشير إلى استقرار نسبي في تمويل عدد المشاريع خلال هاتين السنتين. غير أن عدد القروض انخفض بشكل ملحوظ إلى 5 قروض فقط في عام 2020، وهو ما يمكن تفسيره بالتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية وشروط التمويل. و فيما يخص بيانات التمويل في عامي 2022 و2023 فإنه تم تحويل نشاط الصندوق CNAC بالمجمل إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA.

عدد القروض الممنوحة من طرف البنك إلى وكالة NESDA

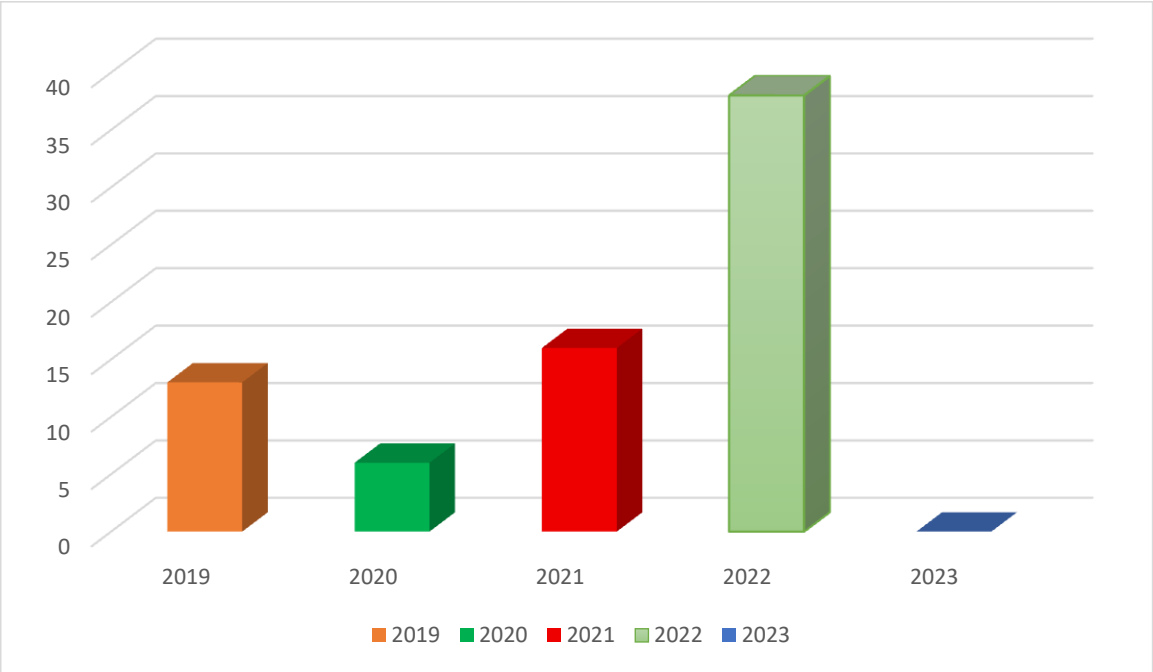

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الرسمية BDL

تشير بيانات NESDA إلى زيادة تدريجية في عدد القروض الممنوحة، حيث ارتفع العدد من 13 قرضًا في عام 2019 إلى 16 قرضًا في 2021، ثم سجلت قفزة كبيرة إلى 38 قرضًا في 2022، مما يعكس نشاطًا تمويليًا متزايدًا، وربما يعزى ذلك إلى إصلاحات داخل الوكالة أو إطلاق برامج دعم جديدة من قبل الحكومة. ومع ذلك، شهد عام 2023 انخفاضًا حادًا في عدد القروض الممنوحة إلى 3 فقط، ما قد يكون دلالة على تغييرات في سياسات التمويل، تقليص الميزانية، أو إعادة توزيع الصلاحيات بين الجهات المعنية. تبقى NESDA الوكالة الأكثر نشاطًا في فترة الدراسة، إلا أن التراجع المفاجئ في 2023 فإنه بسبب تجميد تمويل مشاريع المؤسسات المصغرة وتغيير السياسة المنتهجة.

عدد القروض الممنوحة من طرف البنك إلى وكالة ANGEM

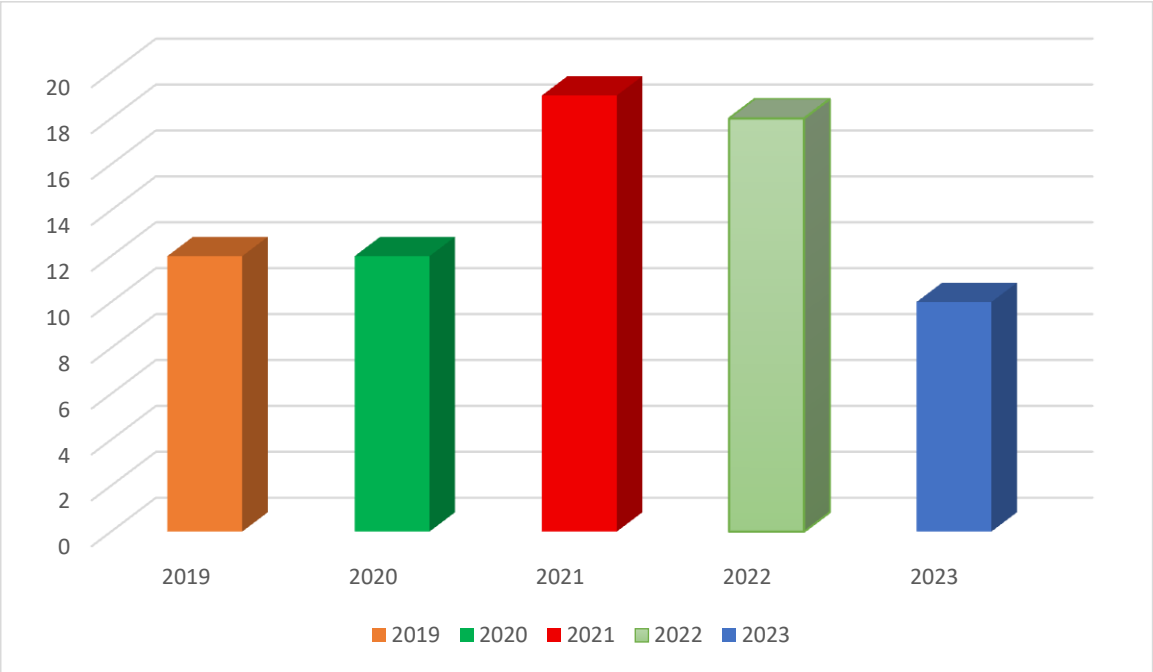

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الرسمية BDL

تميز أداء ANGEM خلال الفترة بين 2019 و2023 بالاستقرار النسبي مع بعض التذبذب الطفيف، حيث تم منح 12 قرضًا في كل من عامي 2019 و2020، ثم ارتفع العدد إلى 19 قرضًا في 2021. وفي السنوات التالية، انخفض العدد قليلاً إلى 18 قرضًا في 2022 ثم إلى 10 قروض في 2023. يعكس هذا الأداء استمرارية نسبية في نشاط الوكالة، مما يدل على دورها الفاعل في تمويل المشاريع الصغيرة جدًا والقروض المصغرة، رغم وجود بعض التراجع في السنوات الأخيرة. كما أن استمرار نشاط ANGEM يعوض جزئيًا غياب بيانات التمويل منCNAC ، مؤكدًا أهميتها في المشهد التمويلي للمشاريع الصغيرة في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة حالة قرض ممنوح لمؤسسة صغيرة أو متوسطة

لقد قمنا بدراسة ملف شخص (x) من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة حيث قام بالتسجيل في المنصة الرقمية ....[1]

للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات NESDA من أجل إنشاء مشروع يتمثل في مطعم، حيث قامت الوكالة باستدعائه من أجل إيداع الملف بتاريخ 08-06-2022 والمتمثل في:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من ديبلوم في الاختصاص
- شهادة الإقامة.
- الفاتورة الشكلية للعتاد
- الفاتورة التشكيلية للتأمين

يقوم موظف الوكالة (المرافق) بتحديد موعد مع الشاب المستثمر من أجل دراسة الملف حيث يقوم بإعداد الدراسة اقتصادية للمشروع وذلك يقوم بمناقشة كل شيء متعلق بالمشروع مع الشاب المستثمر وإعداد الملف من أجل المرور في لجنة إنتفاء واعتماد المشاريع CSVF comité de selection et validation des projet

قامت الوكالة بتحديد موعد لجنة الانتقاء المتمثل في 2022/06/29.

حيث حضر الشاب وشرح مشروعه للجنة وقام بنك التنمية المحلية 435 باعتماد وقبول هذا المشروع حيث تقدر قيمته 4671793.00

بعد هذه المرحلة تقوم الوكالة بتسليم شهادة التأهيل التي تثبت قبولها للمشروع كما تقوم بإيداع ملف تكميلي للبنك (435) والمتمثل في:

- طلب خطي لقرض بنكي إلى مدير وكالة البنك
- شهادة التأهيل
- ديبلوم في الإختصاص.

[1] وثائق رسمية BDL

- الدراسة التقنو إقتصادية.
- شهادة الإقامة.
- الفواتير الشكلية للعتاد والتأمين.
- السجل التجاري.
- عقد كراء المحل مدة سنتين على الأقل قابلة للتجديد.
- يقوم البنك بإصدار الموافقة البنكية حيث تشمل هذه الموافقة مبلغ القرض الخاص بالمشروع والمقدر بـ 3.270.255.00 دج والتي تساهم 70% من قيمة المشروع.
- مبلغ القرض بدون فائدة التي تساهم به الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات والمقدر بـ 11679493 للشاب المستثمر.
- مبلغ المساهمة الشخصية والمقدرة ب 233.847.95.
- عدد سنوات القرض.
- سعر القائدة وسعر الفائدة المدعم.
- كما تحدد صلاحية هاته الوثيقة (الموافقة البنكية) بسنة من تاريخ إمضائها وتمنح للشاب المستثمر (X) من أجل إتمام الإجراءات في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية CSVF
- يقوم الشاب بفتح حساب جاري لدى بنك التنمية وكالة 435 مع إيداع مبلغ المساهمة الشخصية كما تقوم الوكالة بأمر بالصرف قيمة القرض غير المكافئ في حساب المستثمر ويقوم البنك بإكتمال مبلغ الإستثمار بإيداعه مبلغ القرض كما يصدر إتفاقية القرض ورخصة القرض 51503.00 بعد إستكمال هاته الإجراءات يقوم البنك بمنح الشيك بقيمة 10% من قيمة المشروع للشاب المستثمر باسم صاحب العتاد المبين في الفاتورة الشكلية.
- أما الشيك الثاني بقيمة 90% بمنح للشاب المستثمر بعد إستلام العتاد ورهنه عند الموثق ومعاينته من طرف المحضر القضائي وأعوان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كما يمنح شيك تأمين العتاد في الأخير والمقدر ب 244.70.00 دج.

يقوم البنك بإصدار جدول اهتلاك القرض ويشمل عدد دفعات القرض و سنوات القرض (مدته).

وهكذا يكون المشروع قيد الإنجاز.

وبعد مرور 18 شهرا من إصدار الشيك 90% يبدأ الشاب في تسديد الدفعة الأولى لمبلغ الدين.

أما ي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإرسال إعذارات للشاب المستثمر من أجل تسديد الدين.

وكآخر حل يلجأ البنك للمتابعات القضائية بعد استيفاء كل الطرق الودية.

خلاصة الفصل:

يتبين من خلال الدراسة الميدانية لوكالة بنك التنمية المحلية **BDL** بتلمسان أن البنك يلعب دورًا محوريًا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسة ائتمانية مرنة نسبيا، خاصة في إطار البرامج المدعمة من طرف الدولة. كما أن إجراءات منح القروض تمر بمراحل دقيقة تضمن الحفاظ على موارد البنك وتقليل المخاطر. غير أن بعض التحديات تبقى مطروحة مثل صرامة الضمانات وصعوبة المتابعة الدورية للمشاريع الممولة. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير آليات مرافقة المؤسسات بعد التمويل وتخفيف شروط الضمانات لتوسيع دائرة الاستفادة.

خاتمة عامة:

تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، نظرًا لدورها في خلق فرص العمل، وتحفيز الابتكار، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات في مجال التمويل، مما يجعل دور البنوك – سواء التقليدية أو الإسلامية – محوريًا في دعم استمراريتها وتوسّعها.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك الجزائرية في تمويل هذا النوع من المؤسسات، من خلال تحليل السياسات التمويلية المعتمدة، وتقييم البرامج والمبادرات القائمة، بالإضافة إلى رصد التحديات التي تعيق تمويل هذا القطاع الحيوي.

ومن خلال التحليل النظري والدراسة الميدانية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. **إدراك البنوك لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :أظهرت الدراسة أن معظم البنوك الجزائرية تولي اهتمامًا متزايدًا بهذه المؤسسات، إدراكًا منها لأهمية دورها في تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.
2. **ضعف التمويل الفعلي مقارنة بالاحتياجات** :رغم المبادرات، فإن نسبة التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال ضعيفة مقارنة بحجم الطلب، مما يشير إلى فجوة تمويلية تحتاج إلى معالجة عاجلة.
3. **وجود مبادرات دعم من الدولة** :مثل آليات *كناك* وناسدا (أونساج سابقًا)، وبرامج الضمان (FGAR)، لكنها تبقى غير كافية أو تعاني من صعوبات تنفيذية.
4. **تحفظ البنوك نتيجة المخاطر العالية** :تتردد البنوك في تمويل هذا القطاع نظرًا لغياب الضمانات الكافية، وصعوبة التقييم الائتماني، وضعف الثقافة المالية لدى أصحاب المشاريع.
5. **دور البنوك الإسلامية في تقديم بدائل تمويلية** :ظهرت البنوك الإسلامية كخيار تمويلي بديل، خاصة للمؤسسات التي تفضل أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة، مثل المضاربة، المرابحة، والمشاركة.
6. **ضعف التنسيق بين الفاعلين** :تُعاني منظومة التمويل من غياب التنسيق بين البنوك، ومؤسسات الدعم، والغرف التجارية، مما يؤثر سلبًا على فعالية التمويل.

7. **الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية ومصرفية** :مثل تحسين نظم الضمان، تبسيط الإجراءات، وتقديم منتجات مالية مبتكرة تناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناءً على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكة بين القطاع المصرفي ومؤسسات الدعم، وتحسين البيئة التشريعية والضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة تكوين أصحاب المشاريع في المجالات المالية والإدارية، من أجل تمكينهم من الحصول على التمويلات اللازمة وتحقيق النمو والاستدامة.

قائمة المراجع:

الكتب

- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية الزقازيق، 2003-2002
- الحناوي مُحَمَّد صالح، سلطان إبراهيم إسماعيل، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999
- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن، 2003
- حربي مُحَمَّد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 1997
- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي (معاصر)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002
- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- صلاح الأمين الأرباح، اقتصاديات النقود والمصارف، مطبعة الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991
- سعيد سامي الحلاق، مُحَمَّد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري، عمان، الأردن، 2009
- سمير مُحَمَّد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة الأشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001
- شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر، عمان، 2000
- عبد الحكيم عمران، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، ط2

- فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009
- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2003/2002
- مالحة لوكادير، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013
- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوارة ساحة السوق، الوادي، 2007
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 1998
- هيا بشير بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- يوسف قريشي، سياسة التمويل المصرفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، الجامعة الجزائر، 2005
- الزهراني، فهد، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الرشد، الرياض، 2020
- ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المجلات العلمية

- أسامة حسين الرواشدة، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة – دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2021
- رابح خوني، رقية حساني، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق

- زموري مدينة، تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2013

- سارة مُحَمَّد صابر رشوان، حسني مهران، أحمد صبري أبو زيد، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – دراسة حالة البنوك الإسلامية في مصر، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 129، أبريل 2022

- سهير كفوري صويص، دور البنوك التجارية الأردنية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن: دراسة ميدانية، جامعة الشرق الأوسط كلية الأعمال، 2011

- عابدي لامية، معيزة مسعود أمير، دور البنوك التجارية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ورقلة، العدد 12، 2021

- عماد سليمان شريف مُحَمَّد، سمية إبراهيم أحمد عبد الله، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المملكة العربية السعودية، العدد 14، مايو 2022

التقارير والوثائق الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، قانون رقم 96-234 جويلية 1996، الجريدة الرسمية، العدد 41

- دليل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، البنك المركزي الجزائري(BDL) ، الطبعة الرسمية، 2023

- وثائق رسمية صادرة عن البنك المركزي الجزائري(BDL)

الأطروحات العلمية

- العايب الهاشمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013

- بوروبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2019

- بوعبدالله هيبة، التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016
- شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012
- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، مذكرة ماجستير/أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003-2004
- سعدون عائشة، قرومي حميد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تطويرها، مداخلة في ملتقى وطني، 2015
- زرقاني رابح، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014
- زموري مدينة، تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2013
- فوزية حفيف، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009
- حياة نجار، مليكة زغيب، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة/رسالة ماجستير، 2003-2004
- بو زهرة مُحَمَّد الطاهر بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دورة تدريبية دولية، 2003

مراجع باللغة الأجنبية

- Beck, Thorsten; Demirgüç-Kunt, Asli; Martínez Pería, María Soledad, Bank Financing for SMEs: Evidence Across Countries and Bank Ownership Types, USA, 2010

- Begum, Rizwana et al., Empowering Growth 2023: The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises (SMEs) in India
- Khreis, Ibrahim Ahmed, The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Jordan, 2021
- Onugu, B.A.N., The Role of Commercial Banks in Financing Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria, 2018
- Padilla Pérez, Ramon; Fenton Ontañón, Rodrigo, Commercial Bank Financing of Small and Medium-Sized Enterprises in Mexico, 2015
- Qazim Tmava, Florin Peci, Gazmend Luboteni, The Role of Banks in Small and Medium Enterprises Financing: A Case Study from Kosovo, 2013
- Researchers from Uzbekistan, Challenges of Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises in Uzbekistan, 2024
- Shikumo, David Haritone; Mirie, Mwangi, Determinants of Lending to Small and Medium Enterprises by Commercial Banks in Kenya, 2020